الدكتور محمد عزت نصر الله

الحرب الهندية - الباكستانية

(من ٣ / ١٧ ديسمبر ١٩٧١)

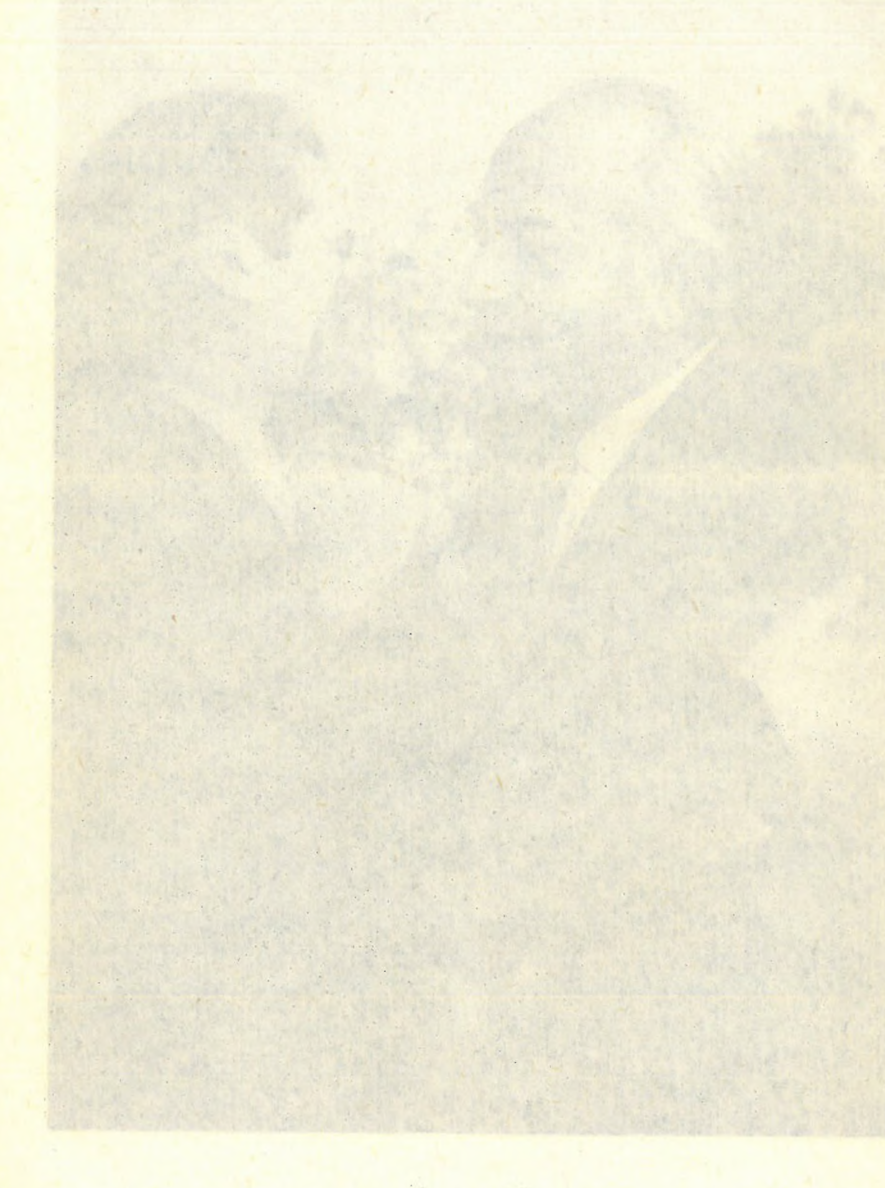
أسبابها ونتائجها

دار الامم للطباعة والنشر
ص.ب: ٧٧٨٧
بيروت - لبنان



الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي يستقبل الرئيس
الباكستاني ذو الفقار علي بوتو في مطـــار طرابلس
(٢٧ - ١ - ١٩٧٢)

الطبعة الاولى – ١٩٧٢



فهرس محتويات الكتاب

بيان الديوان الملكي السعودي ٩

مقدمة الكتاب ١١

الفصل الأول : تدخل الهند وتحالفها مع السوفيات واليهود لتحطيم وحدة باكستان المسلمة ١٧

الفصل الثاني : تطورات الأزمة الدستورية في باكستان ٢٤

الفصل الثالث: هدف العدوان الهندي السوفياتي ٣٨

الفصل الرابع: هل يرضى البنغاليون بدويلة كسيحة تابعة الهند ٤٧

ملاحق الكتاب ٥٠

الملحق « أ » نظام الأطار القانوني لعام ١٩٧٠ ٥٣

الملحق «ب» النقاط الست لرابطة عوامي ٧٠

الملحق « هـ » ترجمة مسودة الأعلان الدستوري ٧٢

الملحق « د » البادرة الهندية الخطيرة في شرق باكستان ٨٧

ماذا حدث ؟ ٩٠

برقية العقيد معمر القذافي الى انديرا غاندي ٩٤

بيان الديوان الملكي السعودي

« ان العدوان الغادر الذي تشنه الهند ضد باكستان يخالف بشكل فاضح المواثيق الدولية والقيم الانسانية التي ينبغي ان يتحلى بها المجتمع البشري ، وان المملكة العربية السعودية لتستنكر بشدة هذا العدوان الصارخ وتهيب بجميع دول العالم ان توقف الهند عن الاستمرار في هذا العدوان الذي ليس له من مبرر الا رغبة الهند في تفتيت وحدة الباكستان والنيل من العقيدة الاسلامية التي تدين بها » .

/ بيان صادر عن الديوان الملكي السعودي في ٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١ /

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

عندما اعلن الرئيس انور السادات انه اجل « تنفيذ قرار الحسم » « لان حربا اخرى نشبت في شبه القارة الهندية الباكستانية » ، كان سيادته يدرك تمام الادراك ان هذه الحرب سيكون لها الاثر البعيد في توجيه السياسة الدولية في الشرق الاوسط ، والتأثير الفعال في سير القضية الفلسطينية .

واذا كان الرئيس انور السادات قد ادرك ببصيرته الفذة وفكره الثاقب ضرورة تأجيل قرار الحسم – وهذا بالتالي يستدعي اعادة الخطوط الرئيسية في استراتيجية معركة التحرير – فان قادة الفكر وكبار المسؤولين في العالم الاسلامي قد ادركوا بالفعل خطورة العدوان الهندي على باكستان الامر الذي يفرض عليهم اعادة النظر في كل مواقفهم

السابقة تجاه كافة الدول التي ساعدت الهند في حربها العدوانية التي أدت الى تفتيت باكستان بالقوة .

ولقد كان لجلالة امام المسلمين المفدى فيصل بن عبد العزيز الفضل الكبير في تحريك العالم الاسلامي ولفت انظار المسلمين كافة الى حقيقة العدوان الهندي المدعوم بالامبريالية الاشتراكية وكافة الدول والقوى العالمية الحاقدة على الاسلام .

واكد بيان صادر عن الديوان الملكي السعودي ان الحرب الهندية كانت منذ البدء تستهدف العقيدة الاسلامية التي تقوم عليها دولة باكستان ، وقامت حكومة الفيصل بجهود كبيرة لتوعية الشعوب الاسلامية في جميع انحاء العالم والتنبيه الدائم المستمر على ما يحاك ضد الاسلام والمسلمين في شبه القارة الهندية الباكستانية وفي فلسطين والشرق الاوسط .

وفي ليبيا – وهي قلعة حصينة للاسلام في افريقيا – برز قائد اسلامي كبير ، هو سيادة الاخ المنصور بالله العقيد معمر القذافي ، الذي يتحلى بحيوية اسلامية فذة وجرأة عربية نادرة واعلن بصراحة ان الهند (الصديقة) قد ارتكبت سابقة خطيرة في العلاقات الدولية قد تطبق عليها في المستقبل ، وشجب حكومة الهند التي مارست عدوانها ضد باكستان بالتواطؤ المكشوف مع روسيا والصهيونية العالمية .

هذا القائد المسلم الفذ قلّ نظيره في العصر الحديث ، انه في الواقع وجه الاسلام الباسم الذي يتطلع الى غد اسلامي مشرق ، انه استئناف

مبكر لجيل من القادة المسلمين الذين يستطيعون – بايمانهم بالله واخلاصهم لرسالة الاسلام – ان يقفوا لردع القوى العالمية المتسلطة على رقاب الشعوب الاسلامية وان ينذروا الكبار الطواغيت للحد من تجاوزهم واجرامهم المتواصل بحق المسلمين والبشرية كافة ..

العقيد معمر القذافي هو القائد الوحيد في افريقيا كلها الذي استطاع ان يتحرر من الضغوط الاستعمارية ، شرقية كانت ام غربية ، وان يقف بصلابة الى جانب باكستان المسلمة التي تواجه اشرس عدوان تواجهه الامة في تاريخها الحديث ..

ان العدوان الهندي – الروسي المشترك قد سبب آلاما كثيرة لملايين من الناس في شبه القارة ، ولا ريب في ان التواطؤ الهندي الروسي والعلاقات المشتركة بين البلدين لن تجر على المنطقة الا الفوضى والشرور والمآسي ، وقد اكد الرئيس الباكستاني ذو الفقار علي بوتو هذه الحقيقة وقال : « لقد زرعت الهند البذور وستحصد ثمارا مرّة .. وسترون ان الهند ستفقد البنغال الغربية وآسام – وهما ولايتان هنديتان » . وقال انه من الحماقة التفكير في ان علاقات قوية تقوم مع دولة كبيرة كروسيا تتم بدون ان تسود مصلحة هذه الدولة الكبيرة « وانه لمن الواضح ان الاتحاد السوفيتي سيطالب بنصيبه الضخم من اللحم على مائدة هذه العلاقة » ..

ولقد استطاع الرئيس ذو الفقار علي بوتو ان يثبت للعالم حسن

نيته بافراجه عن مجيب الرحمن مجرم الحرب الذي اعمته الوعود والاغراءات الاستعمارية عن رؤية الصواب وتوخي المصلحة الاسلامية العليا ، وابى الا ان يؤكد نياته الشريرة فلم يعمل على اطلاق سراح اسرى الحرب ولم يستعمل صلاحياته في ايقاف المجازر الرهيبة ضد الابادة الجماعية للمسلمين غير البنغاليين الذين يعيشون في باكستان الشرقية منذ قيام الدولة الباكستانية . كما انه اسفر عن وجه دولته المزعومة فاذا بها دولة تتنكر للاسلام تحت ستار العلمانية — وهذا هو الثمن او بعض الثمن الذي طالب به الهنود والسوفيات نظير تجزئة باكستان وتحويل الاقليم الشرقي الى بنغلادش — دولة تابعة تدور في فلك الهند كما هي حال مملكة بوتان والممالك الكرتونية الاخرى الواقعة على الحدود مع الصين ..

وهكذا وقعت الكارثة الاسلامية الكبرى في شبه القارة الهندية الباكستانية ، وتمكن الهندوس الكارهون للاسلام الحاقدون عليه المتربصون به الدوائر ، من توجيه ضربتهم القاصمة الى باكستان اكبر الدول الاسلامية بالتواطؤ مع روسيا الملحدة وبالتآمر مع عدد من الدول الصليبية التي كانت ترى في الاسلام حجر عثرة في وجه تحقيق اطماعها في شبه القارة ، وبالتفاهم والتواطؤ مع الصهيونية العالمية التي كانت تخشى ان يأتي يوم تزحف فيه الجحافل الباكستانية المؤمنة لمساعدة العرب لانقاذ المسجد الاقصى وتحرير القدس ، وبالتعاون مع نفر من المخدوعين المضللين في باكستان الشرقية ..

وعندما وقعت هذه الكارثة الاليمة قالت لنا شخصية عربية

اسلامية كبيرة لعبت دورا بارزا في الجهاد من اجل العرب والاسلام وقضت عمرها كله في الكفاح : « يا لهذه الفجيعة ما اعظم واعمق تأثيرها على العرب والمسلمين » . وكاد الرجل الكبير يبكي وهو يقول : « على كثرة الكوارث التي نزلت بالاسلام والمسلمين في تاريخهم الحديث ، فانهم لم يصابوا بفاجعة اسوأ من هذه منذ فجيعتهم الكبرى بسقوط الخلافة الاسلامية » ..

والواقع ان انهيار الخلافة ادى الى تبعثر البلاد العربية والاسلامية وتفتتها وتجزئتها .. ومنذ ذلك اليوم عجز العرب والمسلمون في توحيد قواهم ، ونتيجة لذلك ظلوا يعيشون على هامش الحياة . ثم ظهرت دولة باكستان ، كاكبر دولة اسلامية .. فعاد الامل الى النفوس بان تتمكن هذه الدولة الاسلامية الكبرى من لمّ الصفوف وجمع القوى وتوحيد الشمل ، ولكن قوى الاستعمار الغربي والالحاد الشيوعي والصهيونية العالمية والهندوسية المتعصبة لم تترك لباكستان فرصة للتنفس .. شغلتها بالحروب باستمرار ووجهت اليها الضربة تلو الضربة .. واستطاعت ان تتلاعب ببعض ضعاف النفوس والايمان في باكستان الشرقية .. فاذا بهذه الدولة العظيمة تنهار وتتفت ، وينهار معها الامل الأسلامي بالوحدة ، وتظهر الى الوجود ما يسمى دولة بنغلادش التي هي في الحقيقة والواقع ليست سوى مستعمرة هندوسية روسية مشتركة اقيمت لضرب الاسلام والمسلمين ..

وفي الصفحات التالية نتحدث بايجاز عن هذه الفاجعة التي اصابت

الاسلام والمسلمين ، فلعلنا نجد فيها عبرة ، ولعلنا نعود الى جمع قوانا من جديد ، اذ طالما بقينا متفرقين فان القوى المعادية للاسلام ستمزقنا عضوا عضوا وشلوا شلوا .. حتى يأتي علينا — لا سمح الله — يوم يكون فيه مصيرنا مماثلا لمصير ٨٠ مليون مسلم في الاتحاد السوفياتي قضى البلاشفة الملحدون على دينهم ولغاتهم وآدابهم وثقافاتهم وتاريخهم .. وصبغوهم بالصبغة الروسية وحولوهم الى عبيد واماء .. او كمسلمي الهند الذين يعيشون في ظروف سيئة للغاية ويعاملون معاملة الحيوانات ، او كشعب فلسطين الذي شرد من دياره واغتصبت ارضه واستبيحت مقدساته التي هي مقدسات جميع المسلمين والنصارى المؤمنين في كل انحاء العالم .

محمد عزت نصرالله

الفصل الأول

تدخل الهند .. وتحالفها مع السوفيات واليهود لتحطيم وحدة باكستان المسلمة

على اثر تدخل هندي مباشر في شؤون باكستان الداخلية ، ونتيجة لتصعيد هذا التدخل عسكريا من قبل الهند ، نشبت الحرب الشاملة بين البلدين وسببّت آلاما كثيرة لملايين من البشر في شبه القارة الباكستانية الهندية .

فقد انتهزت الهند تعقّد الازمة الدستورية في باكستان لتحقيق حلمها في تحطيم هذا البلد الاسلامي الكبير واخضاعه لسيطرتها الفعلية .

والدلائل على التدخل الهندي السافر كثيرة وواضحة ، حتى ان الهند نفسها لم تحاول انكار ذلك ، كما ان الصحافة الهندية دعت بوضوح الى ضرورة التدخل الهندي ، ورأت في ازمة باكستان الشرقية فرصة نادرة تنتهزها الهند الطامعة لتحقيق هدفها المعلن في تفتيت او اضعاف باكستان والسيطرة عليها :

— قالت صحيفة (انديان اكسبرس) الصادرة في بومباي : « انها لحظة تاريخية حقيقية ، وان وقت العمل هو الآن »[١].

---

(١) عدد ٣٠ آذار ١٩٧١ .

— وقالت صحيفة (فري برس جورنال) الهندية : « ان اعمـــالنا (اي اعمال الهند) يجب ان توجه بوعي وذكاء نحو اضعاف باكستان » واضافت : ان « بنغال شرقية ممتنة لنا » قد تكون مستعدة كذلك للاعتراف بسيادة الهنـد الدائمة على كشمير »(١) .

— وقال مدير معهد الدراسات الدفاعية الهندية شويرا مانيام : « انـه يجب ان تدرك الهند ان تفتيت باكستان هو لمصلحتها وقد لاحت لنا فرصة لذلك قد لا تسنح فرصة مماثلة لها مرة اخرى ابداً » .

— اما المعلق الهندي سويرا مانيان سوامي فقد قال في مقال نشره بصحيفة (الارض الام) الهندية : « ان الوحدة الاقليمية لباكستان لا تعنينا في شيء . انها مشكلة الباكستان . ان كل ما يجب ان نعني انفسنا به سؤالان هما : هل ان تفتيت باكستان هو لمصلحتنا القومية في المدى البعيد ؟ واذا كان الامر كذلك ، فهل بوسعنا ان نفعل شيئا في هـــذا السبيل ؟ .. ان تفتيت باكستان لا يلائم مصالح امتنا الخارجية فحسب ، بل يلائم مصالح امننا الداخلي ايضا ، ان الهند يجب ان تظهر كدولة عملاقة على الصعيد الدولي ويجب ان نعدّ مواطنينا قوميا لهذا الدور . وتحقيقا لهذا الهدف فان تفتيت باكستان يعتبر شرطاً حيويا مسبقاً » (٢) .

— واعلنت رئيسة وزراء الهند في ١٥ حزيران ١٩٧١ : « ان الهند لا يمكن ان توافق بالمرة على عمل سياسي يعني الموت لبنغلادش » ..

والواقع ان وجود ازمة دستورية في باكستان لم يكن عملاً بعيداً عن تدخل

---

(١) عدد ٢ نيسان ١٩٧١ .

(٢) عدد ١٥ حزيران ١٩٧١ .

الهند ، فقد وضح ان الازمة كانت مفتعلة ، ولم تكن ابداً نتيجة اسباب معقولة او مقبولة لدى الامة الباكستانية .

فكيف ، اذن ، بدأت الازمة ؟ ..

ثم كيف تطورت ؟ ..

وما هي الاهداف الحقيقية الكامنة وراء حركة بنغلادش ؟ ..

من الامور المسلمة ان الحرب الشاملة بين الهند وباكستان ما اندلعت الا بعد ان اصبح حل الازمة سلمياً من الامور المستحيلة ، فالهند تطالب باطـلاق سراح مجيب الرحمن وعدم محاكمته ، مدللة بذلك على عدم توفر النوايا الحسنة لديهـا للعيش بسلام مع جارتها باكستان ، وحتى لو كانت النوايا الحسنة متوفرة — وهذا مستحيل ايضا لاسباب عقائدية وحضارية — فان باكستان لا يمكنهـا ان تنصاع لاوامر تأتيها من الخارج تتحدى حريتها كدولة مستقلة ذات سيادة يجب ان تحـترم .

وفيما كانت الهند تخطط مع الاتحاد السوفياتي للحرب كانت باكستان تراقب التحركات الهندية — السوفياتية بحذر وتقوم بالاستعدادات اللازمة لرد اي غزو خارجي لاراضيها .

واذا كانت الهند تخطط لتصبح « دولة عملاقة » على انقاض باكستان ، فان ذلك لن يتحقق لها بكل تأكيد ، فالشعب الهندي شعب خـــامل بطبيعته ، وعقليته متخلفة ، وعقيدته عقيدة بالية يجب ان تندثر بالمرة حتى يتسنى للانسان الهندي ، على الاقل ، ان يتحرر من عبادة البقر !!..

ومن الضروري كذلك ان تلتحم عقلية حب السيطرة والنفوذ والتسلط التي تهيمن على عقول الهنادكة بلجام يكبح جماحها ، ويخفف من رعونتها وغرورها.

وإذا اصبحت الهند الآن غير مستعمرة ، كما تردد ذلك انديرا غاندي ، فعليها ان لا تفكر بعقلية المستعمرين الغزاة ، وتكف عن سياسة التدخل بشؤون الآخرين ، وتمتنع عن استماع النصح السوفياتي بذلك ، لان هـذا التدخل ، وهو قاعدة استعمارية عتيقة اثبتت الاحداث فشلها ، لا يجلب عليهـا الا الدمار والخوف والآلام ..

ان الطريق الى الدولة (العملاقة) لا يكون بالسير على خطى المستعمرين . هذه حقيقة يجب ان تعيها الهند تماما ، فعهد الاستعمار قد ولى ، ولا يمكن ان يعود بعد التطور الهائل الذي تعيشه الانسانية الآن .

نشر العلم ، وتحرير العقل الهندي من عبادة البقر والوثنيه بكافة اشكالها ، وتطوير الصناعة ، وتعزيز القدرات والطاقات الانسانية ، ورفـع المعنويات الخيّرة نحو الصالح العام . كل هـذه خطى توصل الى دولة عملاقة تستطيع ان تخدم الانسانية وتخفّف من ويـلاتها .

ان الهند لا تستطيع حتى مجرد حفظ حق الجوار ، ولا ادري كيف تستطيع دولة تسعى نحو (العملقة) وهي عاجزة اشد العجز عن اثبات جدارتها لهـذه المنزلة ، وهي غير مؤهلة او قل لا تملك مقومـات التقدم والنهوض بشعبها من وهدة التخلف ، وتنتهج حكومتها سياسة تخريبية جرّت على شعبهـا ويلات كثيرة ، وسبّبت له آلاما هـائلة اضطرته الى اللجوء والتشرد طلبا للامن الذي فشلت في تأمينه ، وورطت نفسها في حرب خاسرة .

لا شك ان معاهدة الدفاع السوفياتية — الهنـدية المشتركة هي التي اعطت الهند الجرأة الكافية لتصعيد سياستها المعادية لباكستان . ولا شك ايضا في ان الحكومة السوفياتية قد قامت بتنسيق العمل العسكري مع الهنـد لتفكيك باكستان بالقوة . وعلى ضوء هذا الواقع اختارت الهند الحرب ورفضت السلام ، وعندما نشبت الحرب الهندية الباكستانية كانت الهند هي المعتدية ، فما اتخـذت

باكستان موقف الدفاع الامر الذي يجعل المعاهدة السوفياتية — الهندية غـير ممكنة التطبيق من الناحية القانونية ، لانها تنص على « ان تساعد موسكو الهند اذا ما اعتدي عليها » والواقع ان الهند هي المعتدية وهـذا ما يلغي القيمة القانونية للمعاهدة في ظروف الحرب الراهنة .

وبتحليل الموقف تحليلا موضوعيا نجد ان رغبة السوفيات في توريط الهند بحرب شاملة ضد باكستان قد ساعدت على تهديد السلم في شبه القارة الباكستانية — الهندية . واذا لاحظنا هذا التحالف السوفياتي الهندي المشترك بعين متيقظة نجد ان القوم يبيتون مؤامرة خطيرة ضد باكستان ، بوصفها اكبر دولة اسلامية في العالم . واذا كان شيخ مجيب الرحمن « يخوض حرب الهند »[١] ، فان الهند بدورها تخوض حرب الاتحاد السوفياتي ضد المسلمين في شبه القارة الملتهبة ! . .

فعندما اندلعت الحرب بين البلدين سارع الاتحاد السوفياتي الى اصدار بيان ، نشرته وكالة تاس للانباء السوفياتية الرسمية برر فيه تدخله لصالح الهند . جاء في البيان : « ان الاتحـاد السوفياتي لا يستطيع ان يتخذ موقف اللامبالاة من التطورات ، آخذا ايضا في الاعتبار انها تحدث على مقربة من حدوده ، وان ذلك يتعلق بمصالح امنه » . كما حذر « حكومات جميع الدول بالبقاء خـارج النزاع ، ذلك ان اي تدخل سوف يزيد من حدة الحرب » . وطالب البيان السوفياتي بان تقوم باكستان باطلاق سراح الشيخ مجيب الرحمن (وهو امـر طالبت به انديرا غاندي كشرط لايقاف عدوانها على باكستان) .

وكان الاتحاد السوفياتي قد نسّق خطط العدوان الهندي على باكستان قبل اندلاع الحرب بأيام ، حتى ان القوات الهندية كانت ، اثناء الحرب ، تحت اشراف

(١) اعلن ذلك صراحة السكرتير العام لوحدة غربي البنغال للجنة كونغرس جميع الهند ك. ك. شوكلا .

سوفياتي مطلق التصرّف .

ولم تكن الهند مدعومة في عدوانها على باكستان من قبل الاتحاد السوفياتي فقط ، فان اسرائيل هي الاخرى قد وقفت الى جانب العدوان الهندي وأيدته بكافة الوسائل المتاحة لها . فقد اعلنت اسرائيل ، عندما اشتدت الازمة بين باكستان والهند ، استعدادها لتقديم العون العسكري الى الهند . وفي ١٤ تشرين الاول من عام ١٩٧١ ، أدلى القنصل الاسرائيلي في بومباي و. ارين بتصريح نشرته صحيفة « تايمز اوف انديا » الهندية قال فيه : « باستطاعة الهند ان تعتمد على اسرائيل اذا حصل هجوم باكستاني عليها ، وان تتوقع منها الدعم السياسي والمادي والمعنوي وغيره من انواع المساعدة » . وقالت الصحيفة ان القنصل الاسرائيلي العام ادلى بتصريحه هذا في خطاب قال فيه ان اسرائيل تؤيد موقف الهند من قضية « بنغلادش » تأييداً مطلقاً ...

بهذا السرد الموضوعي للواقع يتضح لنا ان باكستان تواجه تدخلاً فاضحاً ، وعدواناً سافراً من قبل الهندوس والسوفيات واليهود . واذا كان واضحاً ان الهند تحارب باكستان للقضاء على العقيدة الاسلامية في شبه القارة الهندية ، فان اسرائيل لا تخفي مثل هذا الهدف الذي تضعه نصب « اعينها » في الشرق الاوسط ايضاً ، وفي كل مكان قد تصل اليه .

ولا ريب في وجود «وحدة هدف» حول هذا الموضوع بين الهند واسرائيل، الى جانب ميلها الشديد نحو الغزو والاستعمار والتوسع . ففي سنة ١٩٦٥ قام مسؤول في وزارة الخارجية الاسرائيلية بزيارة الهند وبحث مع المسؤولين في دلهي المصلحة الهندية الاسرائيلية المشتركة في التدخل بالاقطار الاسلامية .

وفي تموز ١٩٦٧ أنشئت جمعية الصداقة الهندية — الاسرائيلية في بومباي برئاسة السيدة ليلافاتيل مونشي . ولدى انشائها ، قالت السيدة مونشي

للصحفيين ان الهدف الرئيسي من انشاء الجمعية هو زيادة تعزيز الصداقة والتعاون بين الهند واسرائيل في جميع الحقول . وقد ردت اسرائيل بدورها على هذه البادرة الودية من الهند بتأييد موقف الهند من باكستان تأييداً مطلقاً .

ويومها كتبت مجلة « ذا روندتابل » الهندية تقول : « ان غالبية الهنود تريد من نيودلهي ان تقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع تل ابيب ، لكي يصبح بالامكان تطوير تعاون وثيق بين الدولتين غير الاسلاميتين في هذه المنطقة التي تقطنها اغلبية اسلامية ساحقة . وسيكون من السخف الادعاء بأن هذه العواطف مقصورة على حزب جان سنغ في الهند»[١] .

وتصدر في بومباي مجلة يهودية اسمها (الهند واسرائيل) يكتب بها الزعماء الهندوس الحاقدون على الاسلام ، وكثيراً ما كتب قنصل اسرائيل في بومباي داعياً الى تقوية روابط الصداقة بين اليهود والشعب الهندي لافناء البغضاء والعداوة المشتركة » .. وهو يشير بهذا الى ان المسلمين اعداء الى الهندوس واليهود .

وتجدر الاشارة هنا الى اتفاقيات التعاون الدفاعي التي عقدت بين الهند واسرائيل خلال زيارة الجنرال الاسرائيلي شارون للهند في عام ١٩٦٧ . فبوجود مثل هذه الاتفاقيات ، بالاضافة الى معاهدة الدفاع السوفياتية — الهندية المشتركة ، ضربت الهند بالسلام عرض الحائط وتخطت جميع الاعتبارات الحضارية والانسانية ، ودفعت بشبه القارة الى الحروب والمتاعب والآلام ..

---

(١) حزب جان سنغ ، حزب يميني متعصب متطرف يهدف الى القضاء على الاقلية الاسلامية بالهند باعتبارها طائفة اجنبية معادية .

الفصل الثاني

تطورات الازمة الدستورية في باكستان

لقد كان للدور الذي لعبه زعماء رابطة عوامي في أزمة باكستان الشرقية أثراً كبيراً في تردي البلاد نحو مأساة مروعة . وقد كاد يصبح هذا الدور هو الأساس المأساوي الوحيد الذي أدى الى الآلام الراهنة لولا تدخل القوى المعادية الاخرى ، من هندية وسوفياتية ويهودية ، لاشعال المنطقة واغراقها بالدماء الطاهرة التي اريقت على مذبح الشهوات الاستعمارية والعواطف الشريرة .

فزعماء رابطة عوامي ، وفي مقدمتهم الشيخ مجيب الرحمن[1] ، صعّدوا بدون موافقة ناخبيهم ، التفويض بالحكم الذاتي الى حركة انفصالية عميلة لتفتيت باكستان وتقويض اسسها الاسلامية . وقد أدى هذا التصعيد الى اخفاق ممثلي الشعب المنتخبين في الوصول الى اتفاق حول المبادىء الاساسية للدستور الباكستاني الجديد .

(١) اوضح سعادة الاستاذ محمد شهريان خان ، سفير باكستان لدى الكويت ان كلمة « شيخ » لا تعني في شبه القارة الهندية الباكستانية شخصا متعلما او عالما، وانما تطلق على الشخص الذي اعتنق الاسلام بعد ان كان يدين بدين آخر ، وخاصة بالنسبة للشخص الذي كان ينتمي هو وآباؤه الى المنبوذين في المجتمع الهندوسي .

ولقد اصدرت حكومة باكستان كتاباً عن الازمة وتطوراتها ، اوضحت في مقدمته الحقائق التي لا بد من ملاحظتها للاحاطة بالازمة احاطة موضوعية تؤدي الى فهم صحيح لها . ونجمل هذه الحقائق :

١ — ان اسلوب الانتخابات في باكستان كان قائماً على نظام الاطار القانوني لسنة ١٩٧٠ الذي كانت قد قبلته جميع الاحزاب السياسية بما فيها حزب عوامي والذي لم يترك مجالا للشك في ان وحدة باكستان وسلامتها هما شرطان اساسيان لاي نظام دستوري مقبل[1] .

٢ — ان الاجراء الذي اتخذته الحكومة الفدرالية (الحكومة المركزية) في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار (مارس) ١٩٧١ . انما كان المراد به اعادة القانون والنظام اللذين انفلت زمامهما كلياً خلال الحركة التي نادى به حزب عوامي وهي حركة « عدم العنف » و« عدم التعاون » .

٣ — ان الوضع في البلاد كان سيعود الى حالته الطبيعية في امد قصير لولا تدخل الهند وتحريضها على الفتنة .

وللاحاطة بتفاصيل الازمة الدستورية الباكستانية نعود الى اليوم الذي تسلم فيه الجنرال آغا محمد يحيى خان ، القائد الاعلى للقوات المسلحة الباكستانية ، مقاليد السلطة كرئيس للجمهورية ورئيس لادارة الاحكام العرفية . فقد قال الرئيس يحيى خان ، أثر تسلمه مقاليد الحكم في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٦٩ ، وفي اول خطاب وجهه للامة الباكستانية : انني لا اطمع سوى لخلق الظروف الملائمة

(١) راجع النص الكامل لنظام الاطار القانوني لسنة ١٩٧٠ في آخر هذا الكتاب .

لتأسيس حكومة دستورية ، وانني مقتنع تمام الاقتناع بان ايجاد حكومة نزيهة وشريفة امر ضروري لايجاد حياة سياسية بناءة تتمثل في تحويل السلطة السياسية لممثلي الشعب المنتخبين ، على اساس الانتخاب المباشر » .

واطلق رئيس الجمهورية الحرية للنشاط السياسي مؤكداً لجميع السياسيين ان: « حكومتي ستستمر في اتباع سياسة الحياد التام المطلق ازاءكم .. ، واي فرد او جماعة او اي حزب يدعو ضد المبادىء الاساسية للاسلام او ضد المثل العليا التي قامت عليها باكستان او ضد سلامة باكستان او يعمل لاحداث الشقاق بين ابناء شعبنا فانه سيحظى بغضب الشعب وقواته المسلحة » .

ولم تؤد استشارات الرئيس التي اجراها مع رجال السياسة الى اجماع على الدستور « بالرغم من نداءاته الملحة الى الزعماء السياسيين لان ينبذوا خلافاتهم ويعالجوا المعضلة بروح وطنية » ، الا ان الكلمة اتفقت حول النقاط التالية :

١ – تكون الحكومة حكومة برلمانية فدرالية .

٢ – الانتخابات على اساس التصويت المباشر ولكل فرد بالغ حق التصويت .

٣ – الحقوق الاساسية للمواطنين يصونها القانون وتفرضها المحاكم .

٤ – استقلال القضاء ودوره كحام للدستور .

٥ – الصفة الاسلامية للدستور وحماية المثل العليا التي قامت عليها باكستان .

وفي ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩ اتخذ الرئيس يحيى خان قراراً بحل الوحدة الادارية في باكستان الغربية ، كما اعلن « الاخذ بمبدأ التصويت العام ،

اي لكل شخص صوت ، وذلك أساساً للانتخابات التي ستجري في المستقبل للجمعية الوطنية » . وقد غير هذا القرار مبدأ التساوي بين باكستان الشرقية وباكستان الغربية ، وهو المبدأ الذي سبق الاتفاق عليه بين جميع الاحزاب السياسية بما فيها حزب عوامي والذي صب في دستور سنة ١٩٥٦ ودستور ١٩٦٢) . فقد ضمن قرار رئيس الجمهورية لباكستان الشرقية لاول مرة اغلبية دائمة في الجمعية الوطنية[1] » .

واكد رئيس الجمهورية مجدداً، في الاطار التشريعي للدستور (اي نظام الاطار القانوني ، واعلن في الثامن والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠) تمسكه بوعده في اجراء انتخابات حرة ونزيهة لتحويل السلطة السياسية لممثلي الشعب المنتخبين .

وبموجب نظام الاطار القانوني لسنة ١٩٧٠ حدد موعد الانتخابات للجمعية الوطنية في ٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٠ ، على ان تمنح الجمعية الوطنية ١٢٠ يوماً لسن الدستور الذي ستتسلم الجمعية الوطنية بموجبه مقاليد الحكم بمساعدة الرئيس . وكان هذا المخطط يهدف الى تشكيل الحكومة المركزية وحكومات الاقاليم في آذار (مارس) ١٩٧١ . « غير ان الفيضانات الشديدة اصابت باكستان الشرقية في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ وشردت الملايين من الاهالي وقطعت سبل المواصلات ، وأعرب كثير من الناس رغبتهم في تأجيل الانتخابات حتى لا تحول الفيضانات دون الناخبين في باكستان الشرقية من ممارسة حقهم في التصويت ، ولذا فقد حدد رئيس الجمهورية موعداً جديداً لهذه الانتخابات وهو السابع من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٠ ، وعندما وقعت كارثة الاعصار في المناطق الساحلية لباكستان الشرقية – وهي الكارثة التي وصفت بانها اعظم كارثة طبيعية في العصر الحديث – دعا زعماء باكستان الشرقية الى تأجيل موعد

(١) الكتاب الابيض ، الطبعة العربية ، صفحة ٦ .

الانتخابات مرة اخرى حتى يتسنى تكريس الجهود على مهام الاسعاف والاسكان ، وبالرغم مما كان لتأجيل الانتخابات من مساوىء لا تقبل الشك فان جميع كبار الزعماء في باكستان الغربية قد اعربوا عن رغبتهم علناً في الاتفاق على التأجيل ، غير ان شيخ مجيب الرحمن ، بعد ان التزم الصمت بادىء ذي بدء ما لبث حتى أبدى معارضته الشديدة للتأجيل المقترح ، بل وحمل حملة شعواء على الحكومة المركزية فقال ان « مليون نفس اخرى ستضحى حتى يدرك الشعب أمانيه »[1] .

طالب زعماء باكستان الشرقية بتأجيل الانتخابات ليصرفوا اهتمامهم الى اغاثة ضحايا الكارثة . وقد وصلت مطالبتهم الى حد مقاطعة الانتخابات ، اذ كيف تجري الانتخابات وملايين الناس المتأثرة بالفيضانات تطلب الاغاثة والعون وتوفير المأوى بعد ان اجتاحت الفيضانات بيوتهم ومزارعهم ؟ .. واعرب زعماء باكستان الغربية بدورهم عن رغبتهم في الاتفاق على التأجيل. لقد حركت المأساة مشاعر الجميع .. اما شيخ مجيب الرحمن فقد رأى ان موجة الفيضانات قد أبعدت جميع منافسيه عن ساحة المعركة ، فصمم على استغلال الكارثة أبشع استغلال ، ورفض فكرة التأجيل ، وتمثلت انتهازية الشيخ في استغلال البؤس والدمار والموت في التهديد بالتضحية « بمليون نفس اخرى » اذا ما أجلت الانتخابات ! ..

ورغبة في حقن الدماء اعلن رئيس الجمهورية ان الانتخابات ستجري في موعدها المحدود دون تأجيل ، وقال في خطاب وجهه الى الامة الباكستانية في ٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٠ : « لقد اعرب كثير من الناس عن شكهم في اخلاص ونوايا هذه الحكومة ، ولكننا نبقى بالرغم من ذلك ثابتين على عزمنا في اعادة الديمقراطية الى بلادنا » . وقال : اود ان اقترح على ممثلي الشعب ، لاسيما

---

(١) الكتاب الابيض ، صفحة ١٣ و ١٤ .

زعماء الاحزاب السياسية ان يستفيدوا من الفترة الممتدة بين الانتخابات وموعد اجتماع الجمعية الوطنية بالتشاور فيما بينهم والوصول الى اجماع حول النصوص الرئيسية للدستور في المستقبل ، وهذا يستدعي روح التسامح ، والثقة المتبادلة ، وتفهم الاهمية القصوى لهذه المرحلة من تاريخنا » .

وبالفعل فقد اجريت الانتخابات في السابع من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٠ ، في شطري البلاد لانتخاب الجمعية الوطنية التي تتكون من ثلاثمائة عضو ، وكانت نتيجة الانتخابات حقاً مذهلة .. فمن بين ١٢ حزباً خاضت الانتخابات خرج اثنان وقد فازا بأغلبية المقاعد ، فحزب رابطة عوامي حصل على ١٦٧ مقعداً في الجمعية الوطنية ، وحزب الشعب حصل على ٨٥ مقعداً .

ويبدو للوهلة الاولى ان حزب الرابطة لكونه حزب الاغلبية المطلقة في المجلس من حقه تأليف الحكومة وفقاً للمبادىء البرلمانية المتعارف عليها في الدول الديموقراطية ..

ولكن يجب الانتباه هنا الى ان ذلك يكون فقط في حالة وجود دستور للبلاد فتتألف الحكومة بموجبه فتكون حكومة دستورية . اما في حالة غياب الدستور فان مهمة الجمعية الوطنية هي اعداد الدستور ومن ثم يعمل حسب الدستور المقر من قبل الجمعية ، فواجب الجمعية الوطنية الاول هو الانتهاء من سن الدستور قبل كل شيء ومن هنا تأتي الحقيقة الصارمة وهي ان الدستور لن تقوم باعداده الاغلبية ، وللصدف جاءت هذه الاغلبية كلها من ولاية واحدة في حين ان البلد مكون من خمس ولايات ، فاحتكار احداها لاعداده يعني بالضرورة انكار حق الولايات الاخرى وخروج عن الواقع الباكستاني[1] » .

ومن الواضح جداً ان الانتخابات العامة للجمعية الوطنية الباكستانية قد

---

(١) راجع « اضواء على مأساة » ، اصدرته اذاعة باكستان .

جرت على أساس نظام الاطار القانوني لعام ١٩٧٠ ، الذي نص على توفير الحكم الذاتي لاقاليم باكستان الخمسة فضلاً عن المحافظة على قوة ملائمة للحكومة الاتحادية المركزية لتمكينها من القيام بمهامها ، ضمن باكستان الموحدة . وقد أسهمت جميع الاحزاب السياسية بما فيها رابطة عوامي في الانتخابات على اساس نظام الاطار القانوني ، وبالتالي رضيت بفكرة وحدة باكستان . ولم يكن هنـــاك اي بحث بالانفصال واذا كان الوضع كذلك ، فان اجراء الانتخابات كان بـــلا معنى ، وعلى اي حال فان اهالي باكستان الشرقية المتدينون الورعون المتمسكون بالاسلام الذين بذلوا تضحيات كبيرة لتحقيق دولة باكستان الاسلامية ، ما كان من الممكن ان يصوتوا لمجيب الرحمن وطغمته لو عرفوا ان هدفهم الحقيقي هو فصل الجناح الشرقي عن البلاد .. ولما كانت الانتخابات قـــد جرت في اعقاب كارثة الاعصار التي لا مثيل لها والتي حدثت في شهر تشرين الثاني ١٩٧٠ ، فان رابطة عوامي التي كانت تملك جهازاً دعائياً قوياً استطاعت استغـلال الكارثة والافادة منها . وحيث كانت هناك معارضة للرابطة فانهـا اسكتت باستخدام تكتيك القوة واللجوء الى السلاح بواسطة متطوعي رابطة عوامي ، المؤلفين من الطلبة والعصابات ، ونتيجة لذلك فان الاحزاب الاخرى التي لم تشأ الدخول في صراع مسلح مع رابطة عوامي سحبت مرشحيهـــا تاركة المسرح مفتوحاً على مصراعيه امام رابطة عوامي . وعلى الرغم من ذلك فان اعداداً كبيرة من المواطنين المطيعين للقانون ذبحوا واحرقت بيوتهم وارهبت عائلاتهم بغية ضمان الاصوات لرابطة عوامي ، تلك هي الطريقة التي تمكن بها مجيب الرحمن ، الذي لم يكن يتوقع هو شخصياً فوزه باكثر من ٦٠ بالمئة من مقاعد باكستان الشرقية قبل الاعصار ، ان يحصل على ٩٨ بالمئة من المقاعد . يضاف الى هـــذا ملايين الروبيات التي وصلت الى خزائن رابطة عوامي من الخـــارج لابتياع اصوات الفقراء[1] » .

(١) من تصريح لسعادة الاستاذ محمد شهريار خان ، سفير باكستان لدى الكويت ، راجع مجلة « المفكر العربي » ، العدد ٣٤ الصادر في تشرين الثاني ١٩٧١ .

وقال رئيس الجمهورية حول محادثاته مع مجيب الرحمن : « عندما سألت مجيب الرحمن خلال محادثاتي معه حول النقاط الست لرابطة عوامي ، أكد لي ان هذه النقاط قابلة للتفاوض . كما أوضح بجـــلاء ان جميع النصوص الرئيسية للدستور ستسوى خلال محادثات بين الاحزاب السياسية خارج الجمعية الوطنية . وقال ان مثل هذا العمل وراء الكواليس هو من الامور المعتادة بالنسبة للسياسيين. وبعد الانتخابات عندما اردت من الاحزاب ان تجتمع وتتوصل الى نوع من التفاهم حول مستقبل دستور باكستان ، اتضح لي ان مجيب الرحمن لا يعتزم التزحزح عن موقفه ، الذي يصل الى حـــد الانفصال . ومن الادلة الاخرى على نواياه الشريرة انه رفض زيارة باكستان الغربية واجراء محادثات في هـذا الاجتماع على الرغم من الدعوات المتكررة التي وجهت اليه . ولم تكن لديـــه نية في العمل بطريقة تتسم بالوطنية والرغبة في تحمل المسؤولية بوصفه رئيساً لحزب الاغلبية في البلاد كلها . وكان قد حزم امره على تقسيم البلاد الى قسمين ، مفضلاً اللجوء الى الخداع لتحقيق هدفه هذا ، فاذا لم ينجح في ذلك فباللجوء الى العنف . وكما اخبرتكم في خطابي الذي وجهته اليكم في ٢٦ آذار المـــاضي عقدت سلسلة من الاجتماعات مع شيخ مجيب الرحمن ومستشاريه خلال وجودي في دكا من ١٥ آذار فما بعد . ولكن فيما كان يقوم بهذه المحادثات معنا كان هو وانصاره يستعدون سراً للانفصال النهائي بواسطة العنف . وخلال الجلسات الاخـيرة للمحادثات ، اتضح جلياً ان شيخ مجيب الرحمن ومستشاريه لا ينوون العمل على أساس باكستان واحدة ، ولكنهم يهدفون الى ان ينتزعوا مني تصريحاً يعني بالفعل تقسيم الجمعية الوطنية الى جمعيتين اقليميتين منفصلتين ، وجعل البلاد اتحاداً كونفدرالياً بدلاً من اتحاد فدرالي ، وخلق حالة من الفوضى التامـة في البلاد ، عن طريق ازالة الحكم العرفي . وكانوا يتوقعون ان يتمكنوا بواسطة هذه الخطة ان ينشئوا دولة منفصلة باسم « بنغلادش » . ولا حاجة للقول بانه لو حدث ذلك لادى الى نهاية باكستان كما أنشأها أبو الامة » .

والجدير بالذكر ان رئيس الجمهورية عندمـــا زار داكا سعياً وراء تقريب

وجهات النظر بين الزعماء السياسيين ، « قد اعلن على الملأ ان شيخ مجيب الرحمن سيكون رئيساً لوزراء باكستان » ، على الرغم من فوزه الساحق في باكستان الشرقية فقط . ومعنى هذا ان مجيب الرحمن كان سيحكم باكستان كلها ، بالتعاون مع الرئيس ، لو انه تخلى عن عمالته للهند ، واقلع عن محاولة الانفصال لتفتيت باكستان ..

وفيما كان مجيب الرحمن يصرح ، قبل الانتخابات ، بان النقاط الست قابلة للمفاوضة ، نراه بعد الانتخابات يعلن ان هذه النقاط ، « لم تعد محلا للمفاوضة » !.

وكان من الطبيعي ان يرفض حزب الشعب الباكستاني (وهو حزب الاكثرية في باكستان الغربية) محاولات حزب رابطة عوامي الرامية الى سن دستور للبلاد دون الاخذ بعين الاعتبار وجهات نظر الآخرين وموافقتهم . فحزب الشعب لا يريد ان يكون الدستور في مصلحة فريق واحد على حساب الاطراف الاخرى ! .

لقد كان من المقرر ان تجتمع الجمعية الوطنية في داكا يوم ٣ آذار (مارس) ١٩٧١ ، ولكن وجهات النظر لم تلتق بعد حول نقاط مشاركة لوضع الدستور . فرئيس حزب الشعب اعلن في ١٥ شباط (فبراير) ١٩٧١ ان حزبه لن يحضر اجتماع الجمعية الوطنية ما لم يتلق تأكيداً بوجود « قدر من التجاوب من حزب الاكثرية » ، وقال : احسب اننا سنصل الى شيء يرضي الطرفين ، اما اذا طلب الينا الذهاب الى داكا لنصدق على دستور سبق لحزب عوامي صياغته وليس في الامكان تعديله قيد أنملة هنا وقيد أنملة هناك ، فاننا لن نذهب الى داكا » .

ورد الشيخ مجيب الرحمن في ٢١ شباط (فبراير) ١٩٧١ فقال : « ان موقفنا واضح كل الوضوح . ان الدستور سيصاغ على أساس النقاط الست » . وفي اليوم التالي ، اي في ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٧١ نشرت جريدة « بنكوك بوست » خبراً مفاده ان رئيس جزب عوامي شيخ مجيب الرحمن قد قال انه اذا لم تقبل

باكستان الغربية ببرنامج النقاط الست كلياً ، فانه سيتولى وحده صياغة الدستور » .

وعلى أثر ذلك ازداد التوتر بين شرق باكستان وغربها ، واعلن حزب الشعب مقاطعته لاجتماع الجمعية الوطنية مما زاد من حدة الخلاف ، وبدأ التراشق بالتهم والقاء الخطب والتهجمات من كلا الطرفين في طرفي البلاد وعلى بعد مئات الاميال . كل هذا حصل من غير المحتمل اقرار دستور ولا حتى الاجتماع والتشاور . . ولم يكن امام الرئيس الا ان يمدد موعد الاجتماع لاعطاء الاطراف فرصة أخرى للتفكير واللقاء .

وقد أجل الرئيس اجتماع الجمعية الوطنية في بيان أصدره في ١ آذار (مارس) ١٩٧١ جاء فيه ان المجابهة بين زعماء باكستان الشرقية وزعماء باكستان الغربية قد عكست ظلالها على الشعب الباكستاني كله . وقال : ان الوضع الراهن هو — باختصار — ان الحزب السياسي الاكبر في باكستان الغربية وبعض الاحزاب السياسية الاخرى قد اعلنت عن نيتها في عدم حضور اجتماع الجمعية الوطنية يوم ٣ آذار (مارس) ١٩٧١ زد الى ذلك ان الحالة العامة للتوتر الذي خلفته الهند قد عقّد الوضع كله ، لذا فقد قررنا تأجيل اجتماع الجمعية الوطنية الى موعد لاحق » . « فلقد قلت مراراً وتكراراً ان الدستور ليس تشريعاً عادياً وانما هو اتفاق للعيش معاً ، لذا ينبغي للدستور لان يكون حيا سليما ان يهيأ لكل من باكستان الشرقية وباكستان الغربية شعوراً كافياً بالمشاركة في صياغته » .

واكد رئيس الجمهورية ان الجمعية الوطنية ستدعى للاجتماع « حالما تتهيأ الظروف المذكورة آنفا للبدء بصياغة الدستور » .

ورداً على تأجيل اجتماع الجمعية الوطنية اعلن شيخ مجيب الرحمن الاضراب العام في بيان اصدره في ٢ آذار (مارس) ١٩٧١ وقد جاء فيه : في هذه الساعة الحرجة يترتب واجب مقدس على كل بنغالي في كل مرفق من مرافق

الحياة بمن فيهم مستخدمي الحكومة ، ألا يتعاونوا مع القوات المناهضة للشعب ، وان يبذلوا بدلاً عن ذلك ، قصارى جهدهم لاحباط المؤامرة ضد بنغلادش » .

والحقيقة ان اعلان مجيب الرحمن الاضراب العام كان مؤامرة على باكستان، فهو قد ابطل الكلام عن (باكستان الشرقية) واصبح يتكلم عن (بنغلادش) ، اي عن الانفصال ..

ولقد حاول مجيب الرحمن استلام السلطة بالعنف والقوة في حين انه كان يطالب بعدم استخدام القوة وبعدم التعاون . وأدت الحملة التي شنها حزب عوامي لبث الرعب والخوف في نفس الاهلين الى شل الحياة الطبيعية في جميع ارجاء باكستان الشرقية ، فتدهورت حالة الامن تدهوراً سريعاً . فالسكان تحجروا في منازلهم ولم يكن بالمدينة وشوارعها سوى رجال حزب عوامي الذين كانوا يجولون شوارع داكا يحرقون ويفسدون ، يضرون الناس وينهبون أموالهم وحوائجهم ، ولم يعد باستطاعة الشعب تحمل المزيد ، وكان لا بد من اجراء ما يعيد للانسان كرامته وحريته ! .

وسعياً لحل الازمة الدستورية دعا رئيس الجمهورية، في ٣ آذار ، (مارس) ١٩٧١ ، أحد عشر عضواً منتخباً من مختلف الجماعات البرلمانية في الجمعية الوطنية للاجتماع في داكا يوم ١٠ آذار (مارس) ١٩٧١ ، وأكد البيان الذي أصدره الرئيس بهذا الشأن « ان رئيس الجمهورية لا يرى سبباً لعدم استطاعة الجمعية الوطنية الاجتماع في مدى اسبوعين بعد المؤتمر » .

الا ان شيخ مجيب الرحمن رفض هذه الدعوة واظهر شكوكه بوجود مؤامرة مزعومة ضد الشعب ، ودعا الى الغاء الاحكام العرفية فوراً وعودة الجيش الى ثكناته ونقل السلطة .. الى من ؟ لتنقل اليه هو . ولكن كيف يكون ذلك وعلى أي أساس ؟ .. علما بان نقل السلطة في حالة انسحاب الحكم العسكري

يتم فقط بوجود مجلس وطني او جمعية تشريعية او جهاز قانوني أو أي شيء من هذا القبيل يكون مصدراً للسلطة القانونية في البلاد . غير ان الشيخ أراد غير ذلك ، وتجاهل هذا المبدأ الهام بالرغم من أنه كان سيتمتع بالاغلبية الساحقة في حالة تشكيل المجلس . لم يكن الشيخ ليستطيع الصبر ولاسبوعين فقط حتى يجتمع المجلس رسمياً . أراد نقل السلطة بلا مجلس تشريعي . أراد المستحيل[1] » ...

وفي ٦ آذار (مارس) اعلن رئيس الجمهورية ان الجمعية الوطنية ستعقد جلستها الافتتاحية يوم ٢٥ آذار (مارس) ١٩٧١ ، وبعد هذا الاعلان بيوم واحد كرر مجيب الرحمن في خطاب القاه في اجتماع عام في داكا مطالبته بالغاء الاحكام العرفية وعودة الجيش الى ثكناته ونقل السلطة ، واشترط قبول هذه المطالب قبل ان ينظر في امكان اشتراك حزبه في جلسة افتتاح الجمعية الوطنية، وقال : « اذا قبلت هذه الشروط فاننا سنرى اذا كنا سنحضر الجلسة ام لا نحضرها » .

وفي ٢٣ آذار (مارس) ١٩٧١ قدم حزب رابطة عوامي مسودة اعلان دستوري انطوت على مضامين خطيرة كأن تبادر الجمعية الوطنية لوضع دستور « لاتحاد باكستاني تحالفي » ، وقد ذكر بوضوح في اجتماع عقده فريق رئيس الجمهورية مع فريق حزب عوامي ان الاتحاد التحالفي يعني اجتماع بين دول مستقلة ذات سيادة وهو مما يتعارض ونظام الاطار القانوني (الذي جرت الانتخابات العامة على أساسه ونجم عنها فوز حزب رابطة عوامي باكثرية مذهلة) بل والنقاط الست التي ينادي بها حزب عوامي نفسه ، اذ ان كلا من هذين قد قضيا صراحة بان تكون باكستان جمهورية اتحادية[2].

(١) « أضواء على مأساة » .
(٢) الكتاب الابيض .

وفي ٢٥ آذار (مارس) ١٩٧١ توفرت الادلة على ان حزب عوامي قد خطط للقيام بثورة مسلحة في فجر يوم ٢٦ آذار (مارس) ١٩٧١ . وقد وضعت الخطة في ادق تفاصيلها وتقرر انه بمجرد صدور اشارة من مقر رابطة عوامي في داكا ، تبدأ الثورة المسلحة ، ووضعت الترتيبات على الاسس التالية :

أ – تحتل قوات بنادق البنغال الشرقية داكا وشيتاغونغ ، لمنع نزول قوات باكستان من الجو او البحر .

ب – تتحرك بقية قوات بنادق البنغال الشرقية بمساعدة قوات بنادق باكستان الشرقية وقوات البوليس والجندين المسلحين لتصفية القوات المسلحة في مراكزها واماكن تجمعاتها المختلفة

ج – تحتل فرقة الرماة بباكستان الشرقية جميع المناطق الحساسة على الحدود وتبقيها مفتوحة للحصول على المساعدة من الخارج .

د – تقوم الهند بتزويد العصاة بما يلزم من الاسلحة والذخائر .

هـ – تهب القوات الهندية لمساعدة ثوار رابطة عوامي حالما ينجح الآخرون في المرحلة الاولى من احتلال المراكز الحساسة وشل حركة الجيش الباكستاني .

وقد حددت الساعات الاولى من صباح يوم الجمعة نقطة الصفر للثورة المسلحة ، وفي ليلة ٢٥–٢٦ آذار ، وقبل ساعات قليلة من وضع مخطط رابطة عوامي للثورة المسلحة واعلان « جمهورية بنغلادش المستقلة » موضع التنفيذ ، دعا الرئيس يحيى خان القوات المسلحة الى القيام بواجبها واعادة « سلطة الحكومة الكاملة » . وقد بادر الجيش الى العمل واحبط مخطط رابطة عوامي للسيطرة

على باكستان الشرقية عن طريق الثورة المسلحة وتسلل المسلحين من الهند[1] » ..

ويقول الكتاب الابيض الذي اصدرته حكومة باكستان حول الأزمة الدستورية : « ان رئيس الجمهورية الباكستانية بذل اكبر جهد مستطاع للمساعدة في توفير الظروف الملائمة لنقل السلطة الى الممثلين المنتخبين عن طريق التوصل الى اجماع بين مختلف الاحزاب ، وهو امر ما كان من الممكن تحقيق اتحاد فدرالي بدون توفره . وقد واصل مفاوضاته مع حزب عوامي وأخّر فرض سلطة الحكومة الى درجة ان البعض اعتبروا ان الموقف كاد يصل الى درجة الانهيار . ولكن شيخ مجيب الرحمن وغيره من زعماء حزب عوامي ، صعّدوا مطالبهم بشكل متواصل ، متجاهلين تجاهلا تاماً الحقيقة الواقعة وهي ان التفويض الممنوح لهم من الشعب اثناء الانتخابات ، كان من أجل الحكم الذاتي ضمن الاتحاد الفدرالي ، حتى بموجب النقاط الست للحزب . وخلال المرحلة الاخيرة من المحادثات ، تحدثت مسودة اعلانهم عن « اتحاد كونفدرالي » وهو عبارة عن ارتباط متفكك لدول مستقلة ذات سيادة ، كما شملوا في هذا الاعلان نقاطاً اخرى تؤكد بصورة قاطعة لا شك فيها ولا ابهام تصميمهم على تفكيك البلاد . ولم يكن هذا غير مقبول للزعماء وللاحزاب في الوحدات الفدرالية الاخرى فحسب ، بل انه كان كذلك يخرق بشكل واضح نصوص « نظام الاطار القانوني » الذي اجريت الانتخابات في ظله والذي تضمن التزاماً اساسياً من قبل الرئيس بالمحافظة على وحدة باكستان وسيادتها الاقليمية » .

(١) راجع الكتاب الابيض .

الفصل الثالث

هدف العدوان الهندي السوفياتي :

تحطيم الايديولوجية والقاعدة الراسخة
التي بنيت على اساسها وحدة باكستان

والسؤال الآن : لماذا فعل زعماء رابطة عوامي كل هذا . . لماذا يريدون الانفصال وباكستان « باكملها تحت ابهامهم » لماذا يريدون لانفسهم باكستان الشرقية فقط ؟ ! . .

ان الغالبية العظمى لحزب عوامي في الجمعية الوطنية تمكنه من تشكيل حكومة مركزية تتصرف بشؤون البلاد بجناحيها الشرقي والغربي ، وقد أكد هذا رئيس الجمهورية اذ أعلن بان الشيخ مجيب الرحمن سيكون رئيساً للوزارة في باكستان في المستقبل القريب ،اذن لماذا أرادوا الانفصالى ؟؟ !!..

هل يريد حزب عوامي احياء امة البنغال ، وتأسيس دولة قومية بنغالية على انقاض باكستان الشرقية ؟ .. اذن لماذا لا يدعو البنغال الغربية التابعة للهند لان تعلن انفصالها وتنضم الى البنغال الشرقية حتى تقوم الدولة البنغالية على أرض

البنغال كلها ؟ لماذا لا يدعو الهند لان تترك له بنغال الغربية ، أم ان أمة البنغال المزعومة تكتفي بنصفها الشرقي ارضاء للهند ؟ ! .

ان ولاية البنغال الغربية ، احدى الولايات الهندية ، فهل ترضى الهند بانفصال هذه الولاية عنها للانضمام الى « البنغال الشرقية » لتوحيد ارض البنغال في دولة قومية واحدة غير مجزأة ؟؟ .. ام ان « بنغلادش مجيب الرحمن » لا تقوم الا على ارض البنغال الشرقية ؟ ؟

ان التحليل الموضوعي للمشكلة يكشف تماماً عن حقيقة الهدف الذي يسعى اليه مجيب الرحمن ، ومن هم وراء مجيب الرحمن . . ان هؤلاء الذين يطلقون على انفسهم اسم بنغلادش يعملون لتحقيق رغبة الهند والاتحاد السوفياتي والصين الشيوعية والغرب كله في تحطيم الامة الاسلامية . لقد سلح الاتحاد السوفياتي الهند ووقف الغرب الى جانبها وسكت العالم كله امام العدوان الهندي السافر الذي مارسته الهند لانجاز هذه الغاية ، تحقيقاً لحلم المستعمرين الغزاة ..

ان فصل باكستان الشرقية عن باكستان لا يعني الا « تحطيم الايديولوجية والقاعدة الراسخة التي بنيت على أساسها وحدة باكستان. ان ذلك واضح تماماً ».

لقد احتلت القوات الهندية المسلحة المدعومة بالقوى الاستعمارية العالمية ، وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي ، باكستان الشرقية لتحولها الى (بنغلادش) بالقوة والارهاب . ان الشعب الباكستاني المسلم في باكستان الشرقية لن يرضى ابداً بتحطيم دولته الاسلامية الكبرى لتقام على انقاضها دولة كرتونية هزيلة تكون لعبة بايدي الغزاة الهنود يستخدمونها كما يحلو لهم لتحقيق مآربهم القذرة في ضرب الامة الاسلامية في شبه القارة الهندية الباكستانية .

لقد سلكت الهند منطق التهديد واللجوء الى القوة في تدخلها الوقح ضد باكستان المسلمة . وما كان للهند ان تسلك هذا الطريق الوعر لولا ان الدول

الاستعمارية العظمى قد سمحت لها بذلك وشجعتها على المضي في العدوان والتدخل المستمر في شؤون باكستان الداخلية . لقد اعطت الدول الاستعمارية الكبرى الدليل الواضح ، في مباركتها للعدوان الهندي المسلح على باكستان ، على انها لا تزال تواصل حربها القذرة ضد الاسلام والمسلمين ، وتستغل كل فرصة تمكنها من تفتيت الامة الاسلامية ! ..

ان الحقيقة الصارخة التي تكشفت عنها حرب الهند ضد باكستان ، هي ان العالم الاسلامي لم يعد له وجود على خارطة العالم السياسية ، والا لما كان سمح للهند بارتكاب عدوانها السافر ضد باكستان لتحطيم وحدة هذا البلد المسلم الذي ضحى بملايين الشهداء لتحقيق تحرره من ربقة الاستعباد الهندوسي الغاشم .

ان على العاملين لنهضة العالم الاسلامي واحياء التضامن الاسلامي العالمي -- وفي مقدمتهم الامام الصالح جلالة الملك فيصل بن عبد العزيز -- ان يعوا هذه الحقيقة ويعملوا لاعادة تشكيل هذا العالم على اسس سليمة صلبة تحقق للمسلمين التحرر الكامل من مستعبديهم ومستغليهم .

ان اي كارثة تحيق بالمسلمين اليوم ما هي الا النذير الهادر للعاملين المخلصين ليواصلوا سيرهم ويحثوا خطاهم نحو تحقيق الاخوة الاسلامية ، والتضامن الاسلامي على نطاق عالمي واسع فالتضامن قوة : « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ، ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم » .

* * *

ومن المهازل الصارخة في السياسة السوفياتية ان الاتحاد السوفياتي الذي أقلق العالم بضجيجه حول السلم والتعايش السلمي ، قد تنكر بصفاقة لقضية السلم في شبه القارة الهندية الباكستانية تأييداً للعدوان الهندي المسلح ، فقد مدّ هذا

الاتحاد القائم على أسس استعمارية بحتة ، وأيد الهند تأييداً تاماً وأغدق عليها السلاح والخبراء ، فيما كان مندوب هذا الاتحاد الاستعماري يستخدم حق الفيتو (النقض) -- وللمرة الثالثة -- في مجلس الامن الذي نادى بوقف القتال وانسحاب الجيوش المتحاربة الى حدودها الوطنية ! ..

وفي الغرب واصلت الصحافة ، قبل العدوان الهندي المسلح ، المطالبة بتسوية سياسية في باكستان الشرقية . والتسوية السياسية مطلوبة طبعا ، ولكن « اتعرف نوع التسوية السياسية التي يطالب بها الغرب ؟ وخاصة الآن ، بعد ان كشفت بعض الاقطار الغربية النقاب عن وجهها وظهر تأييدها وانحيازها للهند سافراً واضحاً ؟؟ لقد قالت رئيسة وزراء الهند انه ليس ثمة تسوية مقبولة للهند ما لم يتم الابقاء على « بنغلادش » في باكستان الشرقية . وعندما يتحدث الهنود عن اللاجئين ، فانهم متمسكون بهم لاستغلالهم ، وقد كان وزير دفاع الهند اكثر صراحة في اعلان موقف حكومته ، فقد قال ان الهند لن تسمح بعودة اللاجئين الى باكستان الشرقية ، ولكنها ستعيدهم الى «بنغلادش مجيب الرحمن». وبكلام آخر ان التسوية السياسية التي تعجب الهند وبالتالي الغرب ، تعني ان باكستان الشرقية يجب ان تقدم على طبق من فضة الى عملاء الهند وصنائعها وهذا يعني ان الهند يجب ان يكون لها رأي في اختيار حكومة باكستان في المستقبل. ان ما من شعب يحترم نفسه يمكن ان يقبل بمثل هذا التدخل الوقح في شؤونه الداخلية وهكذا ترى ان هذا الطلب ليس أصيلا ولا صحيحا قط ، وان الصحف الغربية ، او بعضها على الاقل ، لا تفعل شيئا سوى تعزيز الدعاية الهندية » .(١)

وقد يتساءل المرء عن مدى الصحة في الادعاء القائل ، بأنه خلال السنوات الثلاث والعشرين الماضية كان سكان الجناح الشرقي من باكستان مستعبدين ، وانهم

---

(١) راجع « مجلة الفكر العربي » العدد ٣٤ الصادر في نوفمبر ١٩٧١ م .

لم يمنحوا نصيبهم الملائم في الحكم ؟

ان الاستاذ محمد شهريار خان ، سفير باكستان لدى الكويت ، قد أجاب على هذا السؤال ، وقد وجّه اليه في مقابلة صحفية ، فقال :

« هذه اكذوبة شريرة غالباً ما يرددها اعداء باكستان . ولو نظرت الى خارطة شبه القارة الهندية الباكستانية للاحظت ان باكستان تتألف من جناحين يفصل بينهما ١٦٠٠ كيلو متر من الاراضي المعادية . وعندما فازت باكستان باستقلالها في عام ١٩٤٧ كانت تتألف من أقاليم شرقي البنغال وغربي البنجاب والسند والحدود الشمالية الغربية وبلوخستان . انها كانت عبارة عن اتحاد فدرالي تتمتع جميع الاقاليم المنضمة اليه بحقوق متساوية وحكم اقليمي . وفيما كان الحكام يعينون من المركز ، فان كبير وزراء كل اقليم كان يرشح على اساس اغلبية الاصوات في الجمعيات الاقليمية التي كانت تنتخب بدورها على اساس حق الانتخاب العام وقاعدة التمثيل النسبي . وكانت الجمعية الوطنية الباكستانية في هذه الفترة من الدستور المؤقت تعكس كذلك وتضع السكان الفعلي في مختلف الاقاليم . ونتيجة لذلك فان الجمعية التأسيسية كانت تضم اغلبية من الجناح الشرقي .

وعندما صيغ الدستور الدائم لباكستان الذي اطلق عليه اسم الدستور الاول لباكستان بموافقة اجماعية من قبل كل اعضاء الجمعية التأسيسية الباكستانية ، وضع موضع التنفيذ في شهر آذار من عام ١٩٥٦ ، اعترف بانه في الوقت الذي تزيد فيه مساحة الجناح الغربي من البلاد على خمسة اضعاف الجناح الشرقي ، (حوالي ٣١٠ آلاف ميل مربع للجناح الغربي مقابل ٥٥ الف ميل مربع للجناح الشرقي) فان عدد السكان في الشرق يزيد بنحو ٧ ملايين شخص عنهم في الغرب يعيشون في منطقة لا تزيد مساحتها الا قليلا عن ولاية كشمير ، تضاف الى ذلك حقيقة الانفصال الجغرافي بين الجناحين . ولذلك اتفق بالاجماع على انه

يجب مراعاة المساواة في التمثيل بين الجناحين . وجدير بالذكر ان كراهية سكان باكستان الشرقية لاسم بلادهم القديم وهو « البنغال » الذي كان يذكرهم بالثقافة الهندوسية المقترنة بالاضطهاد الذي كانوا يتعرضون له على ايدي الهندوس ، هو الذي حمل ممثلي الجناح الشرقي في الجمعية التأسيسية على المطالبة باعادة تسمية شرقي البنغال باسم اقليم باكستان الشرقية .

وفي الوقت نفسه فمن مجموع ٤ حكام عامين تم تعيينهم في باكستان في السنوات الاولى من استقلالها احدهم ابو الامة القائد الاعظم محمد علي جناح ، المشترك بين الجناحين كان هناك حاكمان من باكستان الشرقية وواحد من باكستان الغربية . ومن مجموع ٦ رؤساء وزارات ، كان الثاني والثالث والخامس من باكستان الشرقية . وكان آخر هؤلاء هو المرحوم حسين شهيد سهرواردي مؤسس رابطة عوامي المحظورة ومدشن دستور عام ١٩٥٦ بوصفه وزيراً للقانون . وبالمناسبة فان سهراوردي رئيس الوزراء القوي من باكستان الشرقية ، هو الذي ابلغ نهرو انه طالما ظل النزاع على كشمير قائماً ولم تحل قضية كشمير وفقا لحق شعبها في تقرير مصيره ، فلا يمكن قيام صداقة بين باكستان والهند . واخيراً ، فان اول رئيس جمهورية لباكستان قبل سن الحكم العرفي في عام ١٩٥٨ ، عندما انهار اسلوب الحكم الديموقراطي على الطريقة الغربية ، جاء كذلك من باكستان الشرقية ، وهكذا يتضح ان مسألة سيطرة جناح على جناح آخر ، لم تثر ابدا وليس لها وجود او ظل من الحقيقة .

ووفقاً لمبدأ التساوي بين الجناحين ، كان نصف مقاعد مجلس الوزراء يخصص لباكستان الشرقية والنصف الآخر لباكستان الغربية . ومن سؤ الحظ انه في الوقت الذي كان فيه مساواة بالتمثيل من الاقليمين في الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية ، فبالنظر الى عدم توفر ما يكفي من الاشخاص الملائمين بشكل خاص ، فأن التساوي بالتمثيل في بعض الادارات الحكومية ظل اقل مما يجب لبعض الوقت . واذا شئت ان تسمي هذا اخضاعاً كما تزعم دعاية الخصوم ، فانت حر . ولكن

فيما عدا ذلك فان الاقليمين الغربي والشرقي كانا دائماً يعاملان على قـدم المساواة التامـــة .

ولعلك تفكر في التفاوت الاقتصادي بين الاقليمين . دعني احدثك عن هذا أيضاً . فقبل نحو ٧٠ سنة ادركت الحكومة البريطانية التي كانت تحكم الهند ان غالبية السكان المسلمين في البنغال المتحدة يتحولون بشكل متزايـــد الى وضع الحطابين والسقايين بواسطة المتمولين والبيروقراطيـين ورجال الاعمال الهندوس الذين كانوا يعصرونهم اقتصاديا . ولذلك تقرر في عام ١٩٠٥ فصل شرقي البنغال المسلمة عن غربي البنغال التي كان اكثر سكانهـا من الهندوس وعلى الاثر رفـع الهندوس عقائرهم بالصراخ والاحتجاج – مثلما يفعلون اليوم ، لارغام الحكومة البريطانية على انهاء تقسيم البنغال الذي تم بعد ذلك بثلاث أو اربـع سنوات . وفي فترة الاستقلال في عام ١٩٤٧ طالبت باكستان بكـل اقليم البنغال لان المسلمين كانوا يشكلون الاغلبية فيه . والواقع ان رئيس وزراء البنغال المتحدة في الهند البريطانية كان دائماً يختار من المسلمين . ولكن عندما اتضح للباكستانيين انهم قد يخسرون كل الاقليم ، عادوا فطالبوا بتقسيم البنغال واصبح شرقي البنغال الذي كان المسلمون يشكلون ٩٠ بالمئة من سكانه جزءا من باكستان . ان مـا اود قوله هو انه بعد ٤٠ سنة من انهاء التقسيم الاول ، لم يتغير الوضـع الاقتصادي لمسلمي البنغال البتة . فقد كانت جميع مصانع الجوت لا تزال قائمـة في كلكتا ، بينما كان الفلاحون المسلمون هم الذين يزرعون الجوت في شرقي البنغال . وكانت كل الصناعات القائمة في المنطقة الشرقية ملك للهندوس . وكان المسلمون لايملكون الاراضي وواقعين تحت الديون ويدفعون الربا الفاحش على الاموال التي قـدمت لهم كقروض منذ اجيال وقرون عديدة .

وبعد ظهور باكستان كدولة مستقلة ، لم تدخر جميع الحكومات الباكستانية المتعاقبة اي جهد لتحسين الاحوال الاقتصادية في الاقليم الشرقي ، بصرف النظر عن المشاكل الدستورية والتغيرات السياسية التي واجهتها باكستان خلال الثلاث

والعشرين سنة الماضية . وهناك اليوم مشاريع صناعيـة كبيرة ومصانع للجوت وغيره في الجناح الشرقي ، وقد تحسنت أحوال المزارعين تحسناً كبيراً . صحيح ان هناك تفاوتا بين الشرق والغرب ، ولكن اذا اخـــذت بعين الاعتبار ان باكستان الغربية كانت تملك قبل الاستقلال بنية محسوسة للبناء عليها ، ولم تكن مضطرة لمواجهة الكوارث الطبيعية المدمرة التي تقـع في باكستان الشرقية كل عام منذ الاستقلال ، فانك سرعان مـــا تدرك ان التقدم الذي تحقق في ذلك الجناح ، في مستويات المعيشة والتقدم الاقتصادي وخاصة لدى مقارنته بالاحوال التي كانت سائدة قبل الاستقلال ، هو تقدم رائع فعلا .

ومنذ مشروع السنوات الخمس الثاني قامت الحكومة التواقة جداً الى تخفيض التفاوت بين الجناحين الشرقي والغربي في اقرب وقت مستطاع بتخصيص مبالغ كبيرة لتطوير الاقليم الشرقي . وخلال مشروع السنوات الخمس الثالث مثـلاً خصص مبلغ ٢٩٢٨٠ مليون روبية (او ما يساوي ٢١٩٦ مليون دينار كويتي) لباكستان الشرقية مقابل ٢٧٢٤٠ مليون روبية (٢٠٤١ مليون دينار كويتي) لباكستان الغربية . كما سيخصص في مشروع السنوات الخمس الرابع مبلـغ ٣٩٤٠٠ مليون روبية لباكستان الشرقية مقابل ٣٥٦٠٠ مليون روبية لاقاليم باكستان الغربية الاربعة . وقد منحت باكستان الشرقية في بعض المجالات معاملة مفضلة ومميزة من قبل الحكومات التي تعاقبت على البلاد منذ سنوات عـديدة حتى الآن . فمثلاً ان الفترة التي تعفى فيها المشاريع الجديدة من الضرائب اطول في الشرق عنها في الغرب ، كما ان الرسوم على استيراد السلع الرأسمالية اقـل ، والضرائب عموماً أخف والقيمة المعفاة من الضرائب في الشرق أعلى منهـا في الغرب . وهذه الارقام تتحدث بنفسها عن نفسها .

ان الهند تقوم الآن بذرف دموع التماسيح على مـا تسميه مأساة باكستان الشرقية ، ولكن شل الحياة الاقتصادية هناك نتيجة للاعمال التي قامت بهـا عصابات « بنغلادش » بتحريض ودعم من الهند منـذ بداية العام الحالي ، لن

يؤدي باي حال من الاحوال الى الاسراع في انعاش النهضة الاقتصادية في باكستان الشرقية . ان متسلليهم وعملائهم دمروا الجسور والسكك الحديدية والطرق وغيرها من وسائل المواصلات ، واحرقوا بيوت الابرياء ودمروا المحاصيل ونهبوا البنوك والخزائن وهربوا المواد الغذائية لاطعام الهنود الجائعين وراء الحدود . انهم فعلوا كل ما بوسعهم لتدمير باكستان الشرقية . وهم يصرخون الآن حالياً في آذان العالم زاعمين انهم يعطفون على آلام ما يسمى ٥ ملايين لاجيء ، ولكنهم واصلوا في الوقت نفسه بسرعة كبيرة العمل في سبيل انشاء سد فاراكا ، لحرمان باكستان الشرقية من مياه نهر الغانج خلال موسم الجفاف مهددين بذلك ٤٠ مليون باكستاني شرقي بالمجاعة والخراب » .

واخيرا قامت القوات الهندية باحتلال باكستان الشرقية لتقيم عليها دولة بنغلادش المزعومة ، لتكون دائما تحت رحمتها ، ومن يدري فربما لا تكتفي الهند بتهديد نصف سكان البلاد بالمجاعة والخراب ، فتمارس ضد جميع السكان المسلمين صنوف الاضطهاد وتحيك المؤامرات المكشوفة للسيطرة على خيرات البلاد ومقوماتها ..

ان الهند تقدم الآن باكستان الشرقية كبنغلادش محررة لمجيب الرحمن وطغمته العميلة ، وينسى مجيب الرحمن ان بنغلادش قد ولدت ميتة لا روح فيها ! .

الفصل الرابع

هل يرضى البنغاليون بدويلة كسيحة تابعة للهند ؟ !

استمر العدوان الهندي المسلح على باكستان من اليوم الثالث من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١ حتى اليوم السابع عشر منه ، وقد استطاعت الهند بمساعدة الاتحاد السوفياتي واسرائيل وتهاون الدول الاخرى ان تحتل باكستان الشرقية وتقيم فيها دولة تابعة لها ، اطلق عليها اسم (بنغلادش) اي ارض البنغال .

ومن مهازل هذه الدويلة انها تقوم على أسس قومية بنغالية هندوسية متطرفة على الجزء الشرقي من ارض البنغال المسلمة (باكستان الشرقية) ، فيما ظل الجزء الغربي الهندوسي (البنغال الغربية) ارضاً هندية وخاضعة لسيادتها .

ان (بنغلادش) دويلة هزيلة قامت عن طريق التدخل الهندي المسلح السافر المدعوم من الامبريالية السوفياتية ، دون ان تتنازل الهند عن البنغال الغربية لعميلها مجيب الرحمن الذي تسلل الى زعامة حزب عوامي ، وبذلك يكون هذا العميل الخائن قد طعن حتى القضية التي عمل من اجلها سراً وهي اقامة البنغال المتحدة ! .. كما تكشفت الحرب العدوانية ضد باكستان عن احتواء الهند لكل ارض البنغال بعد ان ظلت البنغال الشرقية متحدة في باكستان الحرة المستقلة

طيلة ٢٣ سنة مارس البنغاليون المسلمون خلالها حريتهم وكرامتهم بعيداً عن الاضطهاد الهندوسي الذي رزحوا تحت نيره اعواما طويلة .

وبلمحة سريعة من التأمل الواعي المسؤول نجد ان العدوان الهندي على باكستان المسلمة ليس الا حلقة في سلسلة طويلة من حروب الابادة التي يشنها اعداء الاسلام على البلاد الاسلاميه في كل وقت يسمح لهم بتحقيق مآربهم .

فالاتحاد السوفياتي ، عدو الاسلام والسلام ، كان من وراء الحرب الاسرائيلية ضد الدول العربية عام ١٩٦٧ ، وهو نفسه كان من وراء الحرب الهندية ضد باكستان وضد السلم في شبه القارة ، حتى استخدم حق النقض (الفيتو) ثلاث مرات متتاليات في مجلس الامن الدولي ليمنع هذا المجلس عن اتخاذ اي اجراء فوري بوقف العدوان الهندي على باكستان .

واذا كانت الصين الشيوعية قد تظاهرت بمساعدة باكستان سياسياً ، فانها تعلم قبل غيرها ان (المساعدة السياسية) لن تجدي نفعاً امام العدوان المسلح ، ولا ريب في ان الصين الشيوعية كانت تخطط هي الاخرى لاشعال المنطقة حتى يتسنى لها انتهاز الوضع وتحقيق مآربها العدوانية ضد المسلمين في شبه القارة الهندية الباكستانية . ولا ريب كذلك في ان اسرائيل قد وقفت الى جانب الهند وأيدتها بكل ما تستطيع ، مما يكشف النقاب مجدداً عن ان الشيوعية والصهيونية من اشد الاعداء ضراوة ضد الاسلام والمسلمين .

لقد حققت الهند ثمار عدوانها على باكستان ، فمزقت هذا البلد المسلم واضعفته ، مهينة بذلك الكرامة الاسلامية في كل مكان . وكذا الاتحاد السوفياتي فقد جنى هو الآخر ثمار تحالفه مع الهند فأضعف بهذا العمل الاستعماري دولة اسلامية كبرى . واسرائيل أيضاً استطاعت بتأييدها للهند ان تنتقم من موقف باكستان العظيم من القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني المسلم . اما الصين الشيوعية فقد

اوجدت لها مبررا في شبه القارة لتحيل هذه المنطقة الى بركان يغلي ، يعتصر آلام الملايين من المسلمين الذين باتوا تحت رحمة الهندوس والسيخ وبقية الطوائف الاخرى المتطرفة في تعصبها ضد المسلمين .

لقد انتصر العدوان الهندي المتحالف مع الامبريالية الاشتراكية السوفياتية ، نصيرة الحرب وعدوة السلام .. لقد انتصر العدوان حتى على مجيب الرحمن الذي اعطي (بنغلادش) هزيلة كسيحة لا تقوى على الوقوف بمفردها ولم تحقق حتى شعارات الانفصاليين بحرية ووحدة الارض البنغالية ، فلم تقم بنغال متحدة ، تجمع بين بنغال الشرقية وبنغال الغربية ، فظلت ارض البنغال مجزأة ترسف تحت نعال الهندوس وتدور في الافلاك الاستعمارية المتعددة ، ولم يتوفر حتى لما يسمى « بنغلادش » (بنغال الشرقية) أي شيء من مستلزمات الدولة ومقوماتها . وستظل بنغال الشرقية نهبة للاطماع من كل جانب ، حتى تحقق حريتها من جديد وتنفض عنها مذلة الاحتلال الهندي وتعود حرة عزيزة الجناح الشرقي المهم لباكستان المتحدة .

واذا انتصر العدوان في جولة عابرة ، فان النصر الحقيقي الاكيد هو دائماً للحق والعدل والسلام .. « والله غالب على امره » « ولينصرن الله من ينصره ، ان الله لقوي عزيز » ..

ملاحق الكتاب

الملحق «أ»

نظام الاطار القانوني لعام ١٩٧٠

الأمر الرئاسي رقم ٢ لعام ١٩٧٠

لما كان رئيس الجمهورية ، رئيس ادارة الحكم العرفي ، قد تعهد في خطابه الاول الى الامة في ٢٦ آذار ١٩٦٩ ، بالعمل من اجل اعادة المؤسسات الديمقراطية الى البلاد ،

ولما كان في خطابه الى الامة في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٩ ، قد اعاد تأكيد هذا التعهد ، واعلن ان الاقتراع على انتخابات عامة لاختيار جمعية وطنية لباكستان سيبدأ في اليوم الخامس من تشرين الاول ١٩٧٠ ،

ولما كان منذ ذلك الوقت قد قرر الا يتأخر بدء الاقتراع لانتخاب الجمعيات الاقليمية عن ٢٢ تشرين الاول ١٩٧٠ ،

ولما سبق وضع الاحكام بموجب « امر اللوائح الانتخابية لعام ١٩٦٩ » ، لاعداد اللوائح الانتخابية لغرض انتخاب ممثلي الشعب على اساس حق الانتخاب لكل شخص بالغ سن الرشد ،

ولما كان من الضروري توفير الاسس لدستور جمعية وطنية لباكستان لغرض وضع نصوص لدستور باكستان بموجب هذا الامر وجمعية اقليمية لكل اقليم ،

ولهذا ، فان رئيس الجمهورية ، رئيس ادارة الحكم العرفي ، تنفيذاً ، لاعلان ٢٥ آذار ١٩٦٩ ، وممارسته للصلاحيات المعطاة له في هذا الصدد ، يسره ان يعلن الامر التالي :

عنوان مختصر وبداية

١ — (١) يطلق على هذا الامر اسم «نظام الاطار القانوني لعام ١٩٧٠ ».

(٢) يوضع موضع التنفيذ في التاريخ الذي يحدده رئيس الجمهورية ، بنشره في الجريدة الرسمية .

امر لتجاوز قوانين اخرى

٢ — يكون هذا الامر قابلا التنفيذ بصرف النظر عن اي شيء آخر مغاير له موجود في اعلان الدستور الموقت ، ودستور عام ١٩٦٢ للجمهورية الاسلامية او أي قانون آخر قيد التنفيذ الآن .

تعاريف

٣ — (١) في هذا الامر ، ما لم يكن هناك شيء متناقض في الموضوع أو المحتوى ، فان :

ا — « الجمعية » تعني الجمعية الوطنية لباكستان أو الجمعية الاقليمية لاقليم منصوص في هذا الامر .

ب — « اللجنة » تعني لجنة الانتخابات بموجب المادة ٨ .

ج — « مدير عام الانتخابات » يعني المدير العام الذي يشرف على الانتخابات الذي يعين أو يحتمل تعيينه بموجب امر اللوائح لعام ١٩٦٩ (ب . او رقم ٦ لعام ١٩٦٩) .

د — « اللائحة الانتخابية » تعني اللائحة الانتخابية المعدة بموجب امر اللوائح الانتخابية لعام ١٩٦٩ (ب . او رقم ٦ لعام ١٩٦٩) .

ه — « العضو » يعني عضو الجمعية التشريعية .

و — « رئيس الجمعية » يعني رئيس الجمعية الوطنية ،و

ز — « المناطق القبلية التي تتولى ادارتها الحكومة المركزية » لها نفس المعنى الوارد في اقليم باكستان الغربية امر (الحل) لعام ١٩٧٠ .

(٢) فيما يتعلق بالمناطق المشمولة في بداية هذا الامر في اقليم باكستان الغربية ، تعتبر الاشارة الى اقليم أو جمعية اقليمية بمثابة اشارة بالتتابع الى اقليم جديد نص عليه في امر (الحل) لاقليم باكستان الغربية لعام ١٩٧٠ ، والجمعية الاقليمية لمثل هذا الاقليم .

تشكيل الجمعية الوطنية

٤ — (١) تتألف الجمعية الوطنية الباكستانية من ٣١٣ عضوا ، ينتخب ٣٠٠ منهم لملء المقاعد العامة ، ويخصص ١٣ مقعدا للنساء .

(٢) انسجاماً مع تعداد السكان الوارد في احصاء عام ١٩٦١ ، يوزع عدد المقاعد في الجمعية الوطنية بين الاقاليم والمناطق القبلية المدارة من المركز ، وفقاً لما هو وارد في الجدول رقم واحد .

(٣) لا تفسر الفقرة (١) بحيث تحول دون انتخاب امرأة لاحد المقاعد العامة .

تشكيل الجمعيات الاقليمية

٥ — (١) تكون لكل اقليم جمعية اقليمية مؤلفة من اعضاء ينتخبون لملء المقاعد العامة وملء المقاعد المخصصة للنساء ، كما هو وارد في الجدول رقم ٢ فيما يتعلق بمثل هذا الاقليم .

(٢) يجب الا تفسر الفقرة (١) بأنها تحول دون انتخاب امرأة لملء احد المقاعد العامة .

مبدأ الانتخاب

٦ — (١) باستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرة (٢) ينتخب الاعضاء للمقاعد العامة من الدوائر الاقليمية بواسطة الانتخاب المباشر على اساس لكل شخص بالغ حق الانتخاب وفقاً للقانون .

(٢) لرئيس الجمهورية ان يضع بموجب امر يصدره نصوص منفصلة لأنتخاب اعضاء من المناطق القبلية التي تدار من قبل الحكومة المركزية .

(٣) حالما يصبح بالامكان ، بعد اجراء الانتخابات العامة لاعضاء الجمعية الوطنية ، فان عضوات اقليم ما للمقاعد المخصصة للنساء في الجمعية سينتخبن من قبل الاعضاء المنتخبين للمقاعد العامة من ذلك الاقليم وفقاً للقانون .

(٤) تنتخب العضوات المقاعد المخصصة للنساء في الجمعية الاقليمية

من قبل الاشخاص الذين ينتخبون لملء المقاعد العامة في تلك الجمعية وفقاً للقانون .

الشواغر الطارئة

٧ — عندما يشغر أي مقعد في الجمعية الوطنية ، يجري انتخاب فرعي لملء ذلك المقعد خلال ثلاثة اسابيع من شغور المقعد .

لجنة الانتخابات لاجراء الانتخابات

٨ — بغية انتخاب اعضاء الجمعية الوطنية والامور المتعلقة بذلك ، يشكل رئيس الجمهورية لجنة انتخابات مؤلفة من الاعضاء التالين :

ا — مدير عام الانتخابات الذي سيكون رئيس اللجنة ، و

ب — عضوين آخرين ، من القضاة الدائمين في المحكمة العليا .

المؤهلات اللازمة للعضوية والعيوب التي تحول دون انتخاب العضو

٩ — (١) كل شخص مؤهل للانتخاب ولان يكون عضوا ، على ان يخضع لنصوص الفقرة (٢) ، اذا :

ا — كان مواطنا باكستانيا .

ب — بلغ الخامسة والعشرين من عمره .

ج — ظهر اسمه في الجداول الانتخابية لاي دائرة في الاقليم الذي يرشح نفسه فيه او في المناطق الاقلية التي تدار من المركز .

(٢) يفقد اي شخص الاهلية لانتخابه ولان يكون عضوا اذا :

ا — كان مختل العقل ، واعلنته محكمة مختصة كذلك ، او

ب– اذا كان قد اعلن افلاسه رسميا ولم يبرأ، ما لم تكن قد انقضت عشر سنوات على اعلانه هذا الافلاس ، او

ج – اذا كان لدى ادانته باي جناية ، وقد حكم عليه بالابعاد لاية مدة او بالسجن لمدة لا تقل عن سنتين ، ما لم تكن انقضت مدة خمس سنوات ، او مدة اقل بقدر ما يسمح الرئيس في اي حالة خاصة ، على اطلاق سراحه ، او

د – اذا كان عضوا في مجلس وزراء رئيس الجمهورية في اي وقت بعد الاول من آب ١٩٦٩ ، ما لم تكن قد انقضت مدة سنتين، او مدة اقل يسمح بها الرئيس في حالة خاصة ، على تركه للوزارة ، او

ه – اذا كان يحتل اي وظيفة في خدمة باكستان عدا عن وظيفة ليست لكل الوقت ، يتناول عنها تعويضاً سواء كراتب او اجر ، او

و – اذا كان قد فصل من خدمة باكستان لسوء سلوكه ، ما لم تكن قد انقضت خمس سنوات على فصله ، او فترة اقل بقدر ما يسمح الرئيس في حالة معينة ، او

ز – اذا كان هذا الشخص زوجا او زوجة لشخص يعمل في خدمة باكستان ، او

ح – اذا كان هو بنفسه ، او بواسطة اي شخص او مجموعة من الاشخاص مؤتمنا عليه او لفائدته او في حسابه او كعضو في اسرة هندوسية غير منقسمة ، يملك اية حصة او مصلحة ، في عقد ، ليس عقدا بين جمعية تعاونية وحكومة ، لتقديم السلع، او للحصول على عقد او اداء خدمات تقوم بها الحكومة :

بشرط ان تكون الاسباب التي تحرم الشخص من الترشيح للانتخابات بموجب الفقرة (ح) لا تطبق على شخص :

١ – عندما تكون الجمعية او المصلحة في العقد قد آلت اليه بالوراثة او الوصية او الخلافة ، او كان وارثاً بوصية او منفذا او مديرا ، حتى انقضاء مدة ٦ اشهر بعد ان تؤول اليه ، او فترة اطول ، كما يرى الرئيس مناسبا في اي حالة ، او

٢ – عندما يكون العقد الذي شارك فيه او بالنيابة عنه عقد شركة عامة كما حددت بموجب قانون الشركات لعام ١٩١٣ يكون مالكاً لاسهم ، ولكنه ليس مديرا يحتل مكتبا يعود عليه بالارباح في الشركة وليس وكيلا اداريا ، او

٣ – يكون عضوا في اسرة هندوسية غير منقسمة ، وكان العقد الذي يشترك فيه اي فرد من افراد تلك العائلة مقصود به القيام بعمل منفصل ،لان يكون فيه للشخص اسهم او مصلحة .

(٣) بغية تحاشي الشك هنا ، يعلن ان احد قضاة المحكمة الاستئنافية او المحكمة العليا ، والمراقب العام لحسابات حكومة باكستان ، والنائب العام لباكستان والمدعي العام من الاقاليم ، يعتبرون اشخاصاً يحتلون مراكز في خدمة باكستان .

(٤) اذا ثار سؤال حول ما اذا كان احد الاعضاء بعد انتخابه ، قد اصبح عرضة للطعن في سلامة انتخابه ، فعلى اللجنة ان تضع الطعن امام لجنة الانتخابات . واذا جاء جواب اللجنة بان الوضع كذلك ، صار مقعده شاغرا .

مانع ضد الترشيح في حالات معينة

١٠ – (١) لا يسمح لاي شخص بان يكون في نفس الوقت عضوا في اكثر

من جمعية او عضوا في نفس الجمعية عن اكثر من دائرةواحدة.

(٢) ليس هناك شيء في الفقرة (ب) يمنع اي شخص من ان يرشح نفسه في وقت واحد عن دائرتين انتخابيتين او اكثر . ولكن اذا انتخب شخص عضواً عن دائرتين انتخابيتين او اكثر، ولم يقدم تصريحاً كتابياً موقعاً منه ، معنونا الى مدير الانتخابات خلال ١٥ يوماً من ابلاغه بانتخابه من قبل الدائرة التي ترشح عنها ، يحدد فيه الدائرة التي يعتزم ان يمثلها، فان جميع مقاعده تصبح شاغرة ، ولكن طالما انه عضو عن دائرتين انتخابيتين او اكثر،فانه لا يستطيع الجلوس في الجمعية او التصويت فيها.

الاستقالات .. الخ ..

١١ — (١) لاي عضو الاستقالة من الجمعية اذا شاء ذلك . وعليه في هذه الحالة ان يقدم استقالة كتابية موقعة منه الى رئيس الجمعية .

(٢) اذا تغيب عضو عن حضور جلسات الجمعية دون اذن رئيسها ١٥ جلسة متواصلة ، فان مقعده يصبح شاغرا .

(٣) اذا لم يؤد عضو القسم القانونية وفقا للمادة ١٢ في خلال ٧ ايام من تاريخ اول اجتماع للجمعية بعد انتخابه ، فان مقعده يصبح شاغراً . غير انه باستطاعة رئيس الجمعية ، او حالة ما اذا لم ينتخب الرئيس بعد ، فلمدير الانتخابات ، تمديد الفترة قبل انهاء مدتها ، وذلك لاسباب معقولة يقوم بايضاحها .

اليمين الدستورية لاعضاء الجمعية الوطنية

١٢ — يجب على كل شخص ينتخب عضواً في احدى « الجمعيات » ان

يقسم اليمين القانونيةالتالية امام شخص يرئس اجتماعا للجمعية، وذلك قبل ان يحتل مقعده :

انا ... اقسم (او اؤكد) انني سأدين بالولاء والاخلاص التامين لباكستان ، وانني سأقوم بواجباتي التي انا على وشك تسلمها بشرف ، وبافضل ما استطيع ، وبايمان وفقاً لاحكام نظام الاطار القانوني لعام ١٩٧٠ ، وقوانين وانظمة الجمعية الواردة في الاطار وسأعمل دائماً لمصلحة سلامة ووحدة ورفاهية وازدهار باكستان .

تاريخ الاقتراع

١٣ — تبدأ عملية الاقتراع لانتخابات الجمعية الوطنية في ٢٥ تشرين الاول ١٩٧٠ ، ويبدأ الاقتراع للجمعيات الاقليمية في موعد لا يتأخر عن ٢٢ تشرين الاول ١٩٧٠ .

دعوة الجمعية الوطنية الخ ..

١٤ — (١) بعد انتهاء الانتخابات العامة لاعضاء الجمعية الوطنية ، يقوم رئيس الجمهورية ، بغية سن دستور لباكستان ، بدعوة الجمعية الوطنية للاجتماع في التاريخ والوقت والمكان الذي يراه مناسبا ، وستعتبر الجمعية الوطنية التي تدعى بهذه الطريقة مشكلة بصورة رسمية في تاريخ اول اجتماع لها ، شريطة ان ما من شيء في هذه الفقرة يفسر بانه يمنع الرئيس من دعوة الجمعية الوطنية للاجتماع على اساس ان جميع مقاعد الاعضاء فيها لم تملأ .

(٢) وبعد ان تجتمع الجمعية الوطنية كما هو وارد في الفقرة (١)،

تجتمع في التواريخ والامكنة التي يحددها رئيسها .

(٣) ان الجمعية الوطنية ، وفقا لتعديلات معقولة، ستجتمع من يوم الى يوم لتصريف اعمالها .

حق رئيس الجمهورية في مخاطبة الجمعية

١٥ — يحق لرئيس الجمهورية مخاطبة الجمعية الوطنية وارسال رسالة او رسائل اليها .

رئيس الجمعية ونائب الرئيس

١٦ — (١) تنتخب الجمعية الوطنية في اسرع ما تستطيع ، اثنين من اعضائها يكون احدهما رئيساً لها والثاني نائباً له ، وعندما يشغر مقعد الرئيس او مقعد نائبه ، فان عليها ان تنتخب عضواً آخر كرئيس او كنائب رئيس كما يقتضي الحال .

(٢) الى ان يتم انتخاب رئيس الجمعية او نائبه ، يتولى مدير الانتخابات رئاسة اجتماعات الجمعية الوطنية ويقوم بمهام رئيس الجمعية .

(٣) عندما يكون مقعد الرئيس شاغراً ، يقوم نائب الرئيس بمهامه ، او في حالة شغور مقعد نائب الرئيس ، فان مدير عام الانتخابات يقوم بهذه المهام .

(٤) عندما يغيب رئيس الجمعية عن اي اجتماع من اجتماعاتها، يقوم نائبه بمهام الرئيس ، واذا تغيب نائب الرئيس ايضاً، يقوم بهذه المهمة عضو ينتدب لذلك وفقاً لما تحدده القوانين والانظمة الاجرائية للجمعية .

(٥) كل عضو ينتخب رئيساً للجمعية او نائبا للرئيس ، يحرم من حقه في هذا المركز :

ا — اذا لم يعد عضواً في الجمعية الوطنية .

ب — اذا استقال من منصبه بموجب كتاب رسمي موقع منه وموجه الى رئيس الجمهورية ، او

ج — اذا اتخذت الجمعية قراراً بعدم الثقة به ، بعد تبليغ مسبق لا تقل فترته عن ١٤ يوماً عن العزم على التصويت على عدم الثقة به ، وشرط ان يتم التصويت على ذلك بأغلبية لا تقل عن ثلثي مجموع اعضاء الجمعية الوطنية .

النصاب القانوني والانظمة الاجرائية

١٧ — (١) اذا حدث في اي وقت خلال اجتماع الجمعية الوطنية،ان لفت نظر الشخص الذي يرأس الاجتماع الى حقيقة كون عدد الاعضاء الحاضرين يقل عن مئة،فعلى الشخص المترئس للاجتماع اما ان يوقف الاجتماع حتى يصبح عدد الحضور لا يقل عن مئة ، او يؤجل الجلسة .

(٢) ان اجراءات الجمعية الوطنية يجب ان تنظم بموجب الانظمة الاجرائية المنصوص عليها في الجدول الثالث ، وعلى الاخص ينبغي على الجمعية الوطنية ان تقرر كيفية اتخاذ القرارات المتصلة باللائحة الدستورية .

(٣) للجمعية الوطنية ان تعمل بصرف النظر عن شغور اي مقعد من مقاعد الاعضاء ، ولا تعتبر اية اعمال ومناقشات تجريها الجمعية غير مشروعة لان بعض الاعضاء الذين انتخبوا، اعتبر انتخابهم فيما بعد لاغياً ، او لان بعض الاعضاء الذين

اعتبروا بعد انتخابهم لا يملكون الاهلية اللازمـــة للعضوية ، صوتوا على الاجراءات واشتركوا في المناقشات .

امتيازات .. اعضاء الجمعية الوطنية

١٨ — (١) يجب الا تكون مشروعية اية اجراءات او مناقشات في الجمعية الوطنية موضوعا للمناقشة او للتداع في اي محكمة .

(٢) كل عضو او شخص يسمح له بالكلام في الجمعية الوطنية يجب الا يتعرض لاية اجراءات في اي محكمة فيما يتعلق بأي شيء قاله او اي تصويت من قبله في الجمعية او اي التزام التزم به فيها .

(٣) ان ممارسة اي مسؤول في الجمعية الوطنيـة للصلاحيات المخولة له لتنظيم الاجراءات او تصريف الاعمال او المحافظة على النظام ، او فيما يتعلق باي اجراءات في الجمعية الوطنية ، لا يكون داخلاً ضمن صلاحية اي محكمة .

(٤) لا يمكن محاكمة اي شخص فيما يتعلق بنشر اي تقرير او بحث او تصويت او مناقشات ، تحت سلطة الجمعية الوطنية .

مخصصات الاعضاء وامتيازاتهم

١٩ — يحق لرئيس الجمعيـــة ونائب الرئيس واي عضو الحصول على المخصصات والامتيازات التي يقررها رئيس الجمهورية .

٢٠ — يصاغ الدستور بحيث يتضمن المبادىء الاساسية التالية :

(١) ان باكستان ستكون جمهورية فدراليـــة تعرف باسم الجمهورية الباكستانية وتشمل الاقاليم والمناطق الموجودة فيها

الآن ، او التي قد تضم اليها في المستقبل . وستكون باكستان موحدة في اتحاد فدرالي يضمن استقلالها ووحدة اراضيهـــا وسلامتها الوطنية ، ولا يمكن المساس بهذه الوحدة الفدرالية بأي شكل من الاشكال .

(٢) أ — ان العقيدة الاسلامية التي تشكل اساس انشاء باكستان يجب ان تصان ويحافظ عليها .

ب — ان يكون رئيس الدولة مسلما .

(٣) أ — يكون ضمان التمسك بالمبادىء الاساسية للديمقراطيـــة بتوفير انتخابات حرة ومباشرة للمجالس التشريعيـــة الاتحاديـــة والاقليمية على اساس عدد السكان وحق الانتخاب العام لكل البالغين .

ب — يجب النص على الحقوق الاساسية للمواطن وصيانتها وضمانها .

(٤) يجب ضمان استقلال القضاء في تصريفه لــــلاحكام وتطبيقه للحقوق الاساسية . توزع جميع السلطات بما فيهـــا السلطات التشريعية والادارية والمالية بين الحكومة الفدرالية والاقاليم ، وتحصل الاقاليم على اقصى حـــد من الحكم الذاتي . اي الحد الاقصى من السلطات التشريعية والادارية والماليـــة ، ولكن الحكومة الفدرالية تتمتع بصلاحيات ملائمة بما في ذلك السلطات التشريعية والادارية والمالية ، للقيام بمسؤولياتهـــا فيما يتعلق بالشؤون الداخلية والخارجية والمحافظة على استقلال البـــلاد وسلامتها الاقليمية .

(٥) سيضمن ما يلي :

ا — يمكن سكان كل مناطق باكستان من الاسهام الكامل في جميع اشكال النشاط الوطني ، و

ب — يجري خلال فترة محددة ، ازالة التفاوت الاقتصادي وغيره من انواع التفاوت بين الاقاليم وبين مختلف المناطق في كل اقليم عن طريق تطبيق بعض القوانين وغيرها من الاجراءات .

ديباجة الدستور

٢١ — يتضمن الدستور في ديباجته على تأكيد :

(١) بان مسلمي باكستان سيمكنون من ان يحيوا حياتهم ، افرادا وجماعات ، زرافات ووحدانا ، وفقا لتعاليم الاسلام الحنيف، كما جاء في القرآن الكريم والسنة الشريفة ، و

(٢) تمكن الاقليات من ممارسة شعائرها الدينية بحرية وتتمتع بكل الحقوق والامتيازات والحماية المتوفرة لهم بوصفهم مواطنين باكستانيين .

المبادىء التوجيهية

٢٢ — يحدد الدستور المبادىء التوجيهية لسياسة الدولة،التي تستهدي بها في الامور التالية :

١ — تشجيع الاخذ بسبل الحياة الاسلامية .

٢ — التزام القيم الاخلاقية الاسلامية .

٣ — تقديم التسهيلات لتدريس القرآن الكريم والعلوم الاسلامية الى مسلمي باكستان .

٤ — عدم الاخذ بأي قانون يتنافى وتعاليم الاسلام ومتطلباته كما ورد في القرآن الكريم والسنة المشرفة .

الجمعيات الوطنية والاقليمية تكون اول جمعيات تشريعية

٢٣ — يقضي الدستور بما يلي :

(١) ان تكون الجمعية الوطنية كما هي مؤلفة بموجب هذا النظام :

ا — اول جمعية تشريعية للاتحاد لفصل كامل ، اذا كانت الجمعية التشريعية للاتحاد تتألف من مجلس واحد ، و

ب — تكون اول مجلس ادنى للجمعية التشريعية الاتحادية لفصل كامل اذا كانت الجمعية التشريعية للاتحاد تتألف من مجلسين .

(٢) تكون الجمعيات التشريعية الاقليمية المنتخبة بموجب هذا النظام اول جمعيات تشريعية فيما يختص بالاقاليم لفصل كامل .

موعد سن الدستور

٢٤ — تضع الجمعية الوطنية الدستور بشكل لائحة تسمى اللائحة الدستورية وذلك خلال فترة امدها ١٢٠ يوما من تاريخ اول جلسة لها ، فاذا اخفقت في ذلك تكون قد انحلت .

التصديق على الدستور

٢٥ — تقدم اللائحة الدستورية كما تم التصديق عليها من قبل الجمعية الوطنية الى رئيس الجمهورية للتصديق عليها . وفي حالة ما اذا رفض التصديق تكون الجمعية الوطنية قد انحلت .

الغرض الذي من اجله تجتمع الجمعية الوطنية

٢٦ — (١) باستثناء ما قضى به هذا النظام من اجتماع الجمعية الوطنية لغرض سن الدستور ، فليس لها ان تجتمع بتلك الصفة الى ان تكون اللائحة كما صدقت من قبل الجمعية الوطنية وكما صدقت من قبل رئيس الجمهورية ، قد دخلت في حيز التنفيذ .

تفسير النظام وتعديله .. الخ

٢٧ — (١) يحال كل شك او اشكال بشأن تفسير احكام هذا النظام الى رئيس الجمهورية لحله بقرار منه ويكون هذا القرار نهائياً وغير قابل للمقاضاة في المحاكم .

(٢) لرئيس الجمهورية وليس للجمعية الوطنية سلطة احداث اي تعديل في هذا النظام .

الجدول ١

(المادة ٤ (٢))

الجمعية الوطنية في باكستان

	عام	نساء
باكستان الشرقية	١٦٢	٧
البنجاب	٨٢	٣
السند	٢٧	١
بلوخستان	٤	١
اقليم الحدود الشمالية الغربية	١٨	—
المناطق القبلية المدارة من المركز	٧	١
المجموع	٣٠٠	١٣

الجدول الثاني

(المادة ٥ (١))

الجمعيات الاقليمية

	عام	نساء
باكستان الشرقية	٣٠٠	١٠
النتجاب	١٨٠	٦
السند	٦٠	٢
بلوخستان	٢٠	١
اقليم الحدود الشمالية الغربية	٤٠	٢

الجدول الثالث (المادة ١٧ « ٢ »)

يتضمن هذا الجدول الانظمة الاجرائية ولا داعي لنشره هنا .

الملحق « ب »

النقاط الست لرابطة عوامي

تصبح باكستان دولة فدرالية تمنح حكماً ذاتياً كاملاً على أساس النقاط الست التالية الى كل وحدة من الوحدات الفدرالية فيها .

النقطة الاولى

يكون شكل الحكومة فدراليا وبرلمانيا ، ينتخب فيه المجلس التشريعي الفدرالي والمجالس التشريعية للوحدات الفدرالية بشكل مباشر وعلى أساس حق الانتخاب العام لكل البالغين . ويكون التمثيل في المجلس التشريعي الفدرالي على أساس نسبة السكان .

النقطة الثانية

تكون الحكومة الفدرالية مسؤولة عن شؤون الدفاع والشؤون الخارجية فقط ، ووفقا للشروط المنصوص عنها في الفقرة ٣ ادناه الخاصة بالعملة .

النقطة الثالثة

سيكون هناك وحدتان منفصلتان من النقد يمكن تحويلها بحرية او بصورة متبادلة في كل جناح لكل جناح ، او في حالة اقامة عملة واحدة ، فان ذلك يكون مشروطاً باقامة نظام احتياطي فدرالي يضم بنوكاً اقليمية فدرالية ، تضع اجراءات لمنع تحويل الموارد وفرار الرساميل من اقليم الى آخر .

النقطة الرابعة

تكون السياسة الفدرالية من مسؤولية الوحدات الفدرالية . وستزود الحكومة الفدرالية بموارد الدخل المطلوبة لتمكينها من مواجهة متطلبات الدفاع والشؤون الخارجية ، وهي موارد دخل ستخصص بصورة تلقائية من قبل الحكومة الفدرالية للغرض الذي قدمت له ، وعلى أساس النسبة التي ستحدد باجراء ينص عليه في الدستور .

وستضمن مثل هذه النصوص الدستورية ان متطلبات الحكومة الفدرالية من الدخل ستسدد باستمرار بهدف ضمان المراقبة على السياسة المالية من قبل حكومات الوحدات الفدرالية .

النقطة الخامسة

ستوضع نصوص دستورية تجعل بالامكان الاحتفاظ بحسابات منفصلة من مكاسب العملات الاجنبية ، لكل وحدة من الوحدات الفدرالية ، تحت اشراف حكومات الوحدات الفدرالية . ان متطلبات الحكومة الفدرالية من العملات الاجنبية يجب ان تسدد بواسطة الحكومات الفدرالية على أساس النسبة التي ستحدد وفقا للاجراء الذي سينص عليه في الدستور . وسيكون للحكومات الاقليمية الصلاحيات بموجب الدستور لعقد مفاوضات حول الشؤون التجارية والمساعدات مع الحكومات الاجنبية ضمن اطار السياسة الخارجية للبلاد ، التي ستكون مسؤولية الحكومة الفدرالية .

النقطة السادسة

ستخول حكومات الوحدات الفدرالية الحق في الاحتفاظ بقوة ميلشيا او قوة شبه عسكرية ، لكي تساهم بشكل فعال في المحافظة على الامن القومي .

ملحق « ه »

ترجمة

مسودة الاعلان الدستوري الذي اقترحه حزب عوامي

داكا في ... آذار (مارس) ١٩٧١

لما كنت قد توليت جميع السلطات بموجب اعلان الحكم العرفي الصادربتاريخ ٢٥ مارس ١٩٦٩ ، بصفتي رئيسا لادارة الحكم العرفي وقائدا اعلى للقوات الباكستانية المسلحة ، وبذا توليت رئاسة الجمهورية الباكستانية ،

ولما جرت الانتخابات بغية نقل السلطة الى ممثلي الشعب المنتخبين ،

ولما كان من الضروري نقل السلطة الى ممثلي الشعب المنتخبين لخلق جو مناسب في البلاد لوضع دستور لباكستان في وقت قريب ،

ولما كان من المناسب انهاء الحكم العرفي لذا اعلن انا الجنرال آغا محمد يحيى خان حامل وسام هلال باكستان وهلال الجرأة ان باكستان لم تعد تحت الحكم العرفي وان الاعلان الدستوري الصادر في ٢٥ مارس ١٩٦٩ قد الغي في الاقليم اعتباراً من اليوم الذي يؤدي فيه حاكم الاقليم اليمين القانونية ، وعلى اية حال يعتبر ذلك الاعلان ملغياً في كافة انحاء باكستان بانقضاء سبعة ايام من تاريخه .

١ – يسري مفعول هذا الاعلان واي امر يصدر بموجبه ، بصرف النظر عن اي شيء يخالف مضمونه ما ورد في اي قانون آخر نافذ المفعول الآن .

٢ – ما لم ترد في هذا الاعلان معان مخالفة لما اريد فيها موضوعا ومحتوى فان:

ا – كلمة « المركز » تعني الجمهورية .

ب – « الحكومة المركزية » تعني الحكومة التنفيذية للجمهورية .

ج – « المناطق التي تتولى ادارتها الحكومة المركزية » تعني الاراضي التي وصفت بهذا الوصف في الامر الصادر (بحل) اقليم باكستان الغربية لسنة ١٩٧٠

د – « يوم البدء » يعني اليوم الذي يسري فيه مفعول هذا الامر .

ه – « فترة الانتقال » تعني المدة او الفترة التي تبدأ من يوم البدء وتنتهي بشروع الجمعية الوطنية في صياغة الدستور .

و – « منطقة اسلام اباد العاصمة » تعني المنطقة او الارض التي وصفت كذلك في الامر الصادر بحل اقليم باكستان الغربية لسنة ١٩٧٠ .

ز – « الدستور السابق » يعني دستور الجمهورية الاسلامية الباكستانية لسنة ١٩٦٢ .

ج – « الحكم العرفي » او (القانون العرفي) يعني الحكم العرفي الذي فرض بموجب الاعلان الصادر بتاريخ ٢٥ مارس ١٩٦٩ .

ط – « سلطة الحكم العرفي » ، تشمل اي شخص ، او هيئة او مجموعة من الاشخاص او اي محكمة مخولة بموجب انظمة الحكم

العرفي او الامر الصادر بفرض الاحكام العرفيـــة بممارسة اي وظيفة او اي سلطة بموجب تلك الانظمة وهذا النظام .

ي– « مدة الحكم العرفي » تعني الفترة التي تبدأ من ٢٥ مارس ١٩٦٩ وتنتهي قبل « يوم البدء » مباشرة .

ك– « الجمعية الوطنية » تعني الجمعية الوطنية التي تم انتخابهـا وفقا للامر الصادر من رئيس الجمهورية رقم ٢ لسنة ١٩٧٠ .

ل– « رئيس الجمهورية » يعني رئيس جمهورية باكستان .

م – « الجمهورية » تعني جمهورية باكستان الاسلامية .

ن– « الجدول » يعني الجدول المرفق بهذا الاعلان .

س–« ولاية بنغلادش » تعني الارض التي كانت تعرف باسم اقليم باكستان الشرقية قبل يوم البدء مباشرة .

ع– «ولايات باكستان الغربية» تعني الاراضي التي كانت تعرف باسم اقليم البنجاب والسند واقليم الحدود الشمالية الغربيـــة وبلوجستان قبل « يوم البدء » مباشرة .

ف–« جمعية الولاية » تعني الجمعية التشريعية في الولاية .

ص–« حكومة الولاية » او الحكومة الاقليمية – تعني الحكومـة التنفيذية في الولاية .

ر – «الجمعية التشريعية في الولاية» تعني الجمعية التشريعية في الولاية .

٣– عند الغاء الاعلان الصادر بفرض الحكم العرفي بتاريـــخ ٢٥ مارس ١٩٦٩ تزول سلطة الحكم العرفي بما في ذلك جميع المحاكم والاشخاص الذين يستمدون سلطتهم من ذلك الاعلان وتنتهي مهامهم .

٤ – (١) تلغى بهذا جميع انظمة واوامر الحكم العرفي كما والامر الصادر بفرض الدستور المؤقت .

(٢) تبقى جميع القوانين الراهنة سارية المفعول، ما لم تتعارض وهذا الاعلان ، وبالقدر الذي يمكن تطبيقها ومع مــا تقتضي من تكييف الى ان تعدل اوتلغى من قبل الجمعية التشريعية المختصة.

(٣) بغية التوفيق بين احكام القوانين الراهنة واحكام هذا الاعلان فيما يختص بالقوانين الداخلة في مجال التشريع المركزي، لرئيس الجمهورية ولحاكم الولاية ذات الشأن بالنسبة للقوانين في مجـال التشريع من تلك الولاية، ان يصدر امرا يدخل بموجبه التعديل والاضافة والحذف ما يراه ضروريا اومناسبا وان اي امر صادر بهذه الصورة يكون ساري المفعول او يعتبر بحكم الداخل في حيز التنفيذ اعتبارا من يوم البدء مــا لم ينـص الامر على خلاف ذلك .

(٤) على كل محكمة او هيئة قضائية او سلطة طلب اليها او انيط بها تطبيق اي من القوانين الراهنة فعليها حتى اذا لم يعدل ذلـك القانون بموجب الامر الصادر وفق الفقرة (٣) ان يفسره مع التكييف الذي يراه ضروريا لضمان انسجامه مع احكام هذا الاعلان .

(٥) « القوانين الراهنة » تعني في هذه المادة اي قانون او مرسوم او امر او نظام او تنظيم او اعلان او اي وثيقة قانونية كان لها قوة القانون قبل يوم البدء مباشرة في باكستان او في اية ناحية من باكستان او كانت لها صفة قانونية تمتد خارج حدود باكستان.

٥ – (١) كل قضية متعطلة امام المحكمة العسكرية الخـاصة او المحكمة

الجزائية العسكرية قبل يوم البدء مباشرة تعتبر بحكم المحالة الى المحكمة الجنائية التي تكون لها حينئذ الصلاحية للنظر في الجرم الذي تنطوي عليه التصرفات الواردة في تلك القضية وفقا للقانون العادي .

(٢) ان القضية التي تحال الى المحكمة الجنائية بموجب الفقرة (١) تنظر من قبل المحكمة ذاتها وفقا للاجراءات المطبقة في محاكمة مثل هذه القضية وفقا للقانون العادي .

(٣) كل قضية بتت فيها وفرغت منها المحكمة العسكرية الخاصة وكانت قبل « يوم البدء » مباشرة متوقفة للتصديق عليها ، وكل عريضة او التماس لاعادة النظر في قضية ما ، كان معلقا في ذلك اليوم يحال الى القائد العام للجيش الباكستاني للنظر فيه والبت فيه اذا كانت القضية متصلة بأي من ولايات باكستان الغربية او تحال الى قائد المنطقة بالقيادة الشرقية للجيش الباكستاني اذا كانت القضية متصلة بولاية بنغلادش .

(٤) لاي شخص اذا وجد نفسه مظلوما نتيجة لقرار او حكم صدر بحق سلطة الحكم العرفي ، ولم يتقدم بالتماس لاعادة النظر في ذلك القرار او الحكم ، يتقدم بالتماسه الى القائد العام للجيش الباكستاني اذا كانت القضية متصلة بأي من ولايات باكستان الغربية او الى قائد المنطقة بالقيادة الشرقية للجيش الباكستاني اذا كانت القضية متصلة بولاية بنغلادش . وعندها للسلطات المذكورة اعلاه ان تمنح العفو او تخفف الحكم او تخفضه او توقف تنفيذه بشروط او بدون اية شروط .

(٥) كل حكم بالحبس صدر من سلطة الحكم العرفي خلال فترة الحكم

العرفي يعتبر حكما مصدقا قانونا ويصار الى تنفيذه وفقا لمنطوقه على ان لا يخرج على احكام هذا الاعلان .

(٦) كل حكم بالحبس صدر عن سلطة الحكم العرفي خلال فترة الحكم العرفي ولم ينفذ خلال تلك الفترة يصار الى تنفيذه بموجب امر صادر عن متصرف اللواء (او المحافظ) الذي يتواجد في متصرفيته او (محافظته) الشخص المحكوم عليه ، وكل حكم كهذا تحسب مدة تنفيذه من اليوم الذي يزج فيه الشخص المحكوم عليه بالسجن .

(٧) كل حكم بالغرامة صدر عن سلطة الحكم العرفي خلال فترة الحكم العرفي ولم ينفذ خلال تلك الفترة ينفذه متصرف اللواء (او المحافظ) الذي يقيم في لوائه (او محافظته)الشخص المحكوم عليه ، كما لو كان حكما بالغرامة اصدره بموجب قانون الاجراءات الجنائية لسنة ١٨٩٨ (قانون ٥ لسنة ١٨٩٨) على ان لا تطبق على مثل الحكم احكام الفصل التاسع والعشرين من القانون المذكور اعلاه .

(٨) ليس لاي محكمة ، وفيما عدا الاحوال التي نص عليها هذا الاعلان ، ليس لاي سلطة اخرى ان تعترض على شرعية او صلاحية او صحة اي شيء صنع او اي عمل او اجراء اتخذ فيما يتصل بادارة الحكم العرفي من قبل سلطة الحكم العرفي او اي شخص بالنيابة عن سلطة الحكم العرفي خلال فترة الحكم العرفي .

(٩) لا يجوز لاية محكمة او سلطة اخرى ان تقبل اي دعوى او اي اجراء آخر مهما كان ضد سلطة الحكم العرفي او اي شخص تصرف نيابة عن سلطة الحكم العرفي فيما يختص باي عمل تم او

باعتبار انه تم بصدد ادارة الحكم العرفي خلال فترة الحكم العرفي .

٧ — خلال فترة الانتقال ، وبالرغم من الغاء الامر الصادر بفرض الدستور الموقت (الامر الصادر من رئيس الجمهورية والمرقم ٢ لسنة ١٩٦٩) تحكم باكستان وفقا لاحكام الدستور السابق ، قدر المستطاع مع مراعاة احكام الاعلان (الدستوري) وما تم حذفه او اضافته او تحريره وتعديله بموجب هذا الاعلان والجدول المرفق به .

٨ — اعتبارا من « يوم البدء » على الشخص الذي يتولى رئاسة الجمهورية قبل « يوم البدء » مباشرة ان يواصل توليه منصب رئيس الجمهورية والقائد العام للجيش الباكستاني وان يكون ايضا قائداً لجميع القوات الباكستانية المسلحة الى ان يتولى رئيس الدولة ، بأي اسم يسمى ، هذا المنصب وفقا للدستور الذي تضعه الجمعية الوطنية الباكستانية .

٩— (١) خلال الفترة الانتقال :

أ — يكون رئيس الجمهورية الرئيس التنفيذي للدولة، ومع مراعاة احكام هذا الاعلان ، يمارس جميع السلطات ويضطلع بجميع المهام التي خولها له الدستور السابق او بموجب ذلك الدستور او اي قانون آخر ساري المفعول في ذلك الوقت . ولرئيس الجمهورية ان يعين عدداً من المستشارين حسبما يرى لازماً لمساعدته واسداء المشورة له لدى ممارسة مهامه .

ب— يمارس رئيس الجمهورية سلطات الحكومة المركزية وفقاً لاحكام هذا الاعلان .

(٢) ليس لرئيس الجمهورية السلطة لتعطيل او حل الجمعية الوطنية او اية جمعية اقليمية .

(٣) لرئيس الجمهورية ان يفرض القوانين خلال فترة الانتقال وذلك باصدار المراسيم فيما يختص بالامور التي تدخل ضمن الصلاحية التشريعية للجمعية التشريعية المركزية .

١٠—(١) تعمل الجمعيات التشريعية الاقليمية التي انتخب اعضاؤها بموجب الامر الصادر من رئيس الجمهورية برقم ٢ لسنة ١٩٧٠ بصفة جمعيات للولايات اعتباراً من « يوم البدء » .

(٢) تعمل حكومة الولاية وجمعية الولاية خلال فترة الانتقال وفقا لاحكام هذا الاعلان .

١١—(١) للجمعية التشريعية المركزية سلطة تقتصر عليها لتشريع القوانين (بما فيها التشريعات التي يتعدى اثرها حدود البلاد) لباكستان كلها او لبعض اقسام باكستان فيما يتصل باي موضوع ورد ذكره في الجدول ، ولها ايضا السلطة لتشريع القوانين لباكستان الغربية كلها او لبعض اقسامها فيما يتصل باي موضوع ورد ذكره في الفقرة ١٤ من هذا الاعلان .

(٢) للجمعية التشريعية المركزية سلطة (لا تقتصر عليها) لتشريع القوانين لمنطقة العاصمة اسلام اباد ولمنطقة العاصمة داكا فيما يتصل باي موضوع لم يرد ذكره في الجدول الثالث الملحق بالدستور السابق او الفقرة ١٤ من هذا الاعلان .

١٢— للجمعية التشريعية في ولاية بنغلادش السلطة لتشريع القوانين لبنغلادش كلها او لاي قسم منها فيما يتصل باي موضوع لم يرد

ذكره في الفقرة ١٤ من هذا الاعلان ، كما ان للجمعية التشريعية في اي من ولايات باكستان الغربية السلطة لتشريع القوانين للولاية او لاي قسم منها فيما يتصل باي موضوع لم يذكر في الجدول الثالث الملحق بالدستور السابق .

١٣ـ يعين حاكم الولاية من قبل رئيس الجمهورية بناء على مشورة زعيم حزب الاغلبية البرلمانية في الولاية ويبقى في منصبه خلال فترة الانتقال .

١٤ـ(١) فيما يختص بولاية بنغلادش للجمعية التشريعية المركزية سلطة قاصرة عليها لتشريع القوانين بصدد المواضيع التالية فقط :

أ ـ الدفاع عن باكستان .

ب ـ الشؤون الخارجية ما عدا التجارة الخارجية والمساعدات الاجنبية .

ج ـ الجنسية والتجنس واقامة الاجانب بما في ذلك دخول الاشخاص وخروجهم من باكستان .

د ـ العملة والنقد والعطاءات القانونية وبنك الدولة مع مراعاة الفقرة ١٦ من هذا الاعلان .

هـ ـ الديون العامة المترتبة على الحكومة المركزية .

و ـ المقاييس والموازين .

ز ـ املاك الحكومة المركزية اينما كانت والمدخولات من هذه الاملاك .

ح ـ تنسيق خطوط المواصلات الدولية وخطوط المواصلات بين جناحي باكستان .

ط ـ الانتخابات لرئاسة الجمهورية وللجمعية الوطنية (المركزية) والجمعيات الاقليمية والمشرف العام على الانتخابات ومكافأة رئيس الجمعية الوطنية ونائبه والاعضاء الآخرين في الجمعية الوطنية كما وسلطات ومزايا وحصانة اعضاء الجمعية الوطنية .

ي ـ المحكمة العليا بباكستان .

ك ـ اسداء الخدمات والاطلاع باعمال وتقديرات خارج الاقليم او الولاية .

ل ـ المخالفات للقوانين فيما يختص بأي موضوع ورد ذكره اعلاه .

(٢) اما فيما يختص بولايات باكستان الغربية فللجمعية التشريعية المركزية سلطة قاصرة عليها لتشريع القوانين فيما يتصل بالمواضيع الوارد ذكرها في الجدول الثالث الملحق بالدستور السابق الا ان هذه القاعدة خاضعة للتغيير حسب الاتفاق الذي قد يستقر عليه الرأي بين اعضاء الهيئة الدستورية بباكستان الغربية التي ستتألف عملاً بهذا الاعلان .

١٥ ـ (١) تجبي حكومة بنغلادش جميع الضرائب والرسوم التي كانت تجبى وتجمع داخل ولاية بنغلادش من قبل الجمعية المركزية او تحت سلطتها قبل « يوم البدء » وبعد تسوية الحساب في مقابلة جميع المخصصات المالية التي تقدمها الحكومة المركزية الى بنغلادش وجميع النفقات المباشرة التي تنفقها هناك ، كما ورد في الميزانية لسنة ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ ، تحول حكومة بنغلادش المبلغ المتبقي الى الحكومة المركزية ، واذا وجد عند اجراء هذه التسوية ان ثمة مبلغاً استحق لولاية بنغلادش

على الحكومة المركزية فعلى الاخيرة ان تسدد ذلك المبلغ الى حكومة بنغلادش .

(٢) يحتفظ بجميع ما تكسبه ولاية بنغلادش من العملات الاجنبية في حساب منفصل يشرف عليه ويديره بنك الاحتياط في بنغلادش .

(٣) على رئيس الجمهورية بعد استشارة حكومة بنغلادش ان يضع القواعد التي تساهم بموجبها حكومة بنغلادش في متطلبات الحكومة المركزية من العملات الاجنبية للمدة المتبقية من السنة المالية ١٩٧٠ — ١٩٧١ .

١٦ — (١) تعاد تسمية بنك الدولة الباكستاني باسم بنك بنغلادش وتكون جميع فروع بنك الدولة الباكستاني في بنغلادش فروعا لبنك بنغلادش الاحتياطي .

(٢) يكون بنك بنغلادش الاحتياطي وفروعه تحت الرقابة التشريعية للجمعية التشريعية في ولاية بنغلادش .

(٣) يمارس بنك بنغلادش الاحتياطي فيما يختص ببنغلادس جميع السلطات والمهام والواجبات التي كان يمارسها بنك الدولة الباكستاني فيما يختص بباكستان كلها قبل « يوم البدء » مباشرة مع مراعاة السلطات الواردة في البند (٤) التي سيواصل بنك الدولة ممارستها .

(٤) يمارس بنك الدولة الباكستاني فيما يختص بولاية بنغلادش السلطات التالية :

١ — تقديم التوصية الى الحكومة المركزية بصدد سعر التحويل الخارجي للروبية (الباكستانية) .

٢ — اصدار اوراق العملة وسك النقد بناء على طلب بنك بنغلادش الاحتياطي في مقابل الموجودات حسبما يتراءى للبنك الاحتياطي المذكور وذلك بغية التداول داخل ولاية بنغلادش .

٣ — ادارة دور السكة ومطابع العملة وتنظيم اعمالها .

٤ — القيام بأية مهام اخرى مما تعتبر من الوظائف التي يضلع بها بنك الدولة عادة على ان تتم هذه المهام حسب تعليمات البنك الاحتياطي في بنغلادش .

١٧ — (١) في اليوم التاسع من نيسان (ابريل) ١٩٧١ :

ا — يجتمع اعضاء الجمعية الوطنية (المركزية) المنتخبون من ولاية بنغلادش بصفة هيئة دستورية في قاعة الجمعية بداكا الساعة ٤ مساء ويشرعون في صياغة دستور لبنغلادش في مدى ٤٥ يوما من تاريخ اجتماعهم .

ب — يجتمع اعضاء الجمعية الوطنية المنتخبون من ولاية باكستان الغربية بصفة هيئة دستورية في التاسع من نيسان (ابريل) ١٩٧١ في بناية بنك الدولة باسلام اباد الساعة الرابعة مساء وتشرع بصياغة دستور لولاية باكستان الغربية في مدى ٤٥ يوماً من تاريخ اجتماعهم .

(٢) تنتخب كل هيئة دستورية لها رئيسا عليه ان يقرر تاريخ وزمان الاجتماع والاجراءات التي ينبغي اتباعها في اجتماع الهيئة الدستورية ، الا ان جميع القرارات تتخذ باكثرية بسيطة ، بما في ذلك انتخاب الرئيس .

(٣) وبعد صياغة دستوري ولاية بنغلادش وولاية باكستان الغربية بموجب الفقرة (١) وحين يبلغ رئيس الجمهورية تحريريا من قبل

رئيسي الهيئتين بأن الدستورين قد سنا بموجب الفقرة (١) على رئيس الجمهورية ان يدعو الجمعية الوطنية للاجتماع حيث يجلس جميع الاعضاء معا كهيئة ذات سيادة وذلك لغرض صياغة دستور للاتحاد الباكستاني التحالفي .

(٤) اما الاجراءات التي تتبع في صياغة الدستور لباكستان كافة بموجب الفقرة (٣)فستكون كنفس الاجراءات المنصوص عليها في الامر الجمهوري رقم ٢ لسنة ١٩٧٠ ، مع مراعاة التعديلات التي ادخلها عليه هذا الاعلان .

(٥) يعتبر اعضاء الجمعية الوطنية مستوفين احكام المادة ١٢ من الامر الجمهوري رقم ٢ لسنة ١٩٧٠ اذا اقسموا امام المشرف العام على الانتخابات او امام الشخص الذي يعينه لهذا الغرض اليمين القانونية او اذا اكدوا في اول اجتماع للهيئة الدستورية المختصة بالصيغة التالية :

« انا فلان اقسم او اؤكد بانني سأكون امينا ، ومدينا بالولاء للدستور الباكستاني المفروض شرعا وقانونا .. »

(٦) وعندما يقسم العضو يمين الولاء أو يؤكد ولاءه للدستور كما جاء في الفقرة ٥ من هذه المادة يتمتع عضو الجمعية الوطنية بجميع الحقوق والامتيازات والمكافأت .. الخ التي يستحقها عضو الجمعية الوطنية قانونا .

(٧) يستعاض عن المادة ٢٥ من الامر الجمهوري رقم ٢ لسنة ١٩٧٠ بالمادة التالية :

٢٥ — تعرض اللائحة الدستورية كما صدقتها الجمعية الوطنية على رئيس الجمهورية للتصديق عليها .

على رئيس الجمهورية عند تقديم اللائحة الدستورية اليه ان يصدق عليها ، وعلى اية حال فانها تعتبر مصد قه بعد مرور سبعة ايام من تاريخ تقديمها على ذلك الوجه .

١٨ — (١) لرئيس الجمهوريه ان يفرض ، بأمر منه ، من الاحكام ما يبدو له ضروريا او مناسبا لوضع احكام هذا الاعلان موضع التنفيذ بصورة فعالة .

(٢) فله على الخصوص ، ومن دون المساس بالسلطة المذكورة اعلاه من صفة العمومية ، ان يضع احكاما للامور التالية :

أ — انشاء ادارة جديدة او اتخاذ الاستعدادات الاخرى لوضع الترتيبات الدستورية الجديدة التي اوجدها هذا الاعلان موضع التنفيذ .

ب — توزيع السلطات والحقوق والملكية والواجبات والالتزامات بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات كما يقتضي لوضع الترتيبات الدستورية الجديدة موضع التنفيذ .

ج — تحويل وانتقال الحقوق والاملاك والالتزامات الخاصة بالحكومة المركزية وتقسيمها بين الولايات .

د — تعيين ونقل موظفي الدولة والسلطات (الادارية) الاخرى لخدمة الولايات ، وتحديد سلطاتهم ووظائفهم وتخصيص عدد الموظفين في سلك الخدمات المتصلة بشؤون الولايات وتكوين مسالك للخدمة في الولايات والحكومة المركزية

هـ — ازالة الصعوبات التي قد تعترض سبيل التحول من الوضع الدستوري القائم قبل البدء بتنفيذ هذا الاعلان الى الاخذ باحكام هذا الاعلان .

(٣) على رئيس الجمهورية ان يشكل مجلسا تنفيذيا من احد عشر عضوا ستة منهم يرشحهم حاكم بنغلادش واثنان ترشحها حكومة البنجاب وواحد ترشحه كل من حكومات السند واقليم الحدود الشمالية الغربية وبلوجستان بغية اتخاذ الاجراءات الفعالة لتطبيق البنود الواردة في الفقرة (٢) والقيام بكل ما يلزم للعمل باحكام هذا القانون .

(يتضمن الجدول المرفق بعض التعديلات في دستور سنة ١٩٦٢ وشؤون الوزراء الخ .. ولا داعي لنشره في هذا الكتاب) .

الملحق « د »

البادرة الهندية الخطيرة في شرق الباكستان

الرد التاريخي

من معمر القذافي
الى انديرا غاندي



العقيد معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الوزراء
الجمهورية العربية الليبية

تاريخ وحقائق

● ان التآمر على باكستان تمتد جذوره الى ايام الاستعمار البريطاني الذي حرص قبل انسحابه من الهند ان يترك في هذه المنطقة الهامة من العالم ما يكفل استمرار وجود الصراع فيها . وتجلى تآمره على باكستان حين قسمها شطرين ، باكستان الشرقية وباكستان الغربية . ويفصل بينهما مسافة ١٦٥٠ كيلومتراً تمر عبر اراضي الهند اي انه جعل من الهند عارضاً في طريق باكستان . وبالاضافة الى ذلك ما افتعله الاستعمار البريطاني حول كشمير البلد المسلم لتكون مجالاً للاحتكاك والصراع الدائم بين الهند والباكستان .

ولقد اصدرت هيئة الامم المتحدة اربعة وعشرين قراراً في صالح الاستفتاء الشعبي في كشمير وليتم انضمامها الى باكستان وكان اول هذه القرارات في يناير ١٩٤٨ وآخرها في نوفمبر ١٩٦٥ وقد رفضت الهند تنفيذ القرار وطرحت به بعيداً ولم تمكن شعب كشمير المسلم من ان يقول رأيه باشراف الامم المتحدة ولينضم الى أمة باكستان .

● ان العدوان الهندي الاخير على كيان باكستان تؤكد كل الدلائل على انه عدوان مدبر قد خطط له بعناية من قبل الهند ونال تأييد الاتحاد السوفييتي الذي حطم كل قرار لوقف اطلاق النار والانسحاب الهندي .

● ان العدوان الهندي على باكستان يسجل سابقة خطيرة في العلاقات الدوليه. والذريعة التي تذرعت بها الهند هي وجود خلاف داخلي في باكستان.، ومنذ متى كان هذا مبرراً لتدخل دول في الشؤون الداخلية لدول أخرى .

● ان العدوان الهندي يمثل طعنة لسياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز التي كان نهرو احد اقطابها وخروجا على سياسة اللاعنف التي كان غاندي داعيتها.

● ان التواطؤ الدولي الذي صاحب العدوان الهندي ومكن له يشكل ظاهرة خطيرة في عالمنا المعاصر . لقد حول هذا التواطؤ العالم الى غابة كبيرة تسودها شريعة القوة وانتهاك حريات الشعوب وتمزيق كياناتها .

● ان هذا قد حدا بالجمهورية الليبية ان تتحرك لكي توقظ الضمير العالمي حتى يقف ضد هذه الظاهرة الخطيرة ولتعيد لكتلة الحياد الايجابي وعدم الانحياز صلابتها وتماسكها اذا امكن ذلك بعد هذا التصدع الخطير الذي شكله العدوان الهندي الآثم .

● لقد بدأت هذه المؤامرة الهندية الاستعمارية على شعب باكستان حين حاول مجيب الرحمن في باكستان الشرقية التمرد والانفصال . وشجعت اذاعة الهند هذا الاتجاه فاسرعت باكستان تحمي شعبها من ان يقسم ويفتت .

وحاولت التفاهم مع مجيب الرحمن وجماعته ولكنهم اشتطوا وتمادوا ورفضوا الحكم الذاتي لباكستان الشرقية الذي قررته كراتشي .

● وفي مدى ثمانية اشهر خطط للعدوان المباشر واطمأن المعتدون لمساعدة الاتحاد السوفياتي ثم تفجر الصراع فجأة على الحدود المشتركة ليمتد العدوان بعد ذلك الى قلب باكستان الشرقية .

● واندفعت امواج القوات العسكرية والطائرات الهندية في حرب حاقدة تدمر كل شيء .. لا تفرق بين اهداف مدنية واخرى عسكرية .

ويقف العالم كله موقف المتفرج على هذه المأساة التي تمثل على مسرحه وهو عاجز لان الاتحاد السوفياتي يحطم بحق الفيتو اي مشروع قرار يناصر الحق الباكستاني او يدعو لوقف القتال والانسحاب .

ماذا حدث..؟

● « ان دستوراً جديداً سيعلن في ٢٠ ديسمبر المقبل وستنال باكستان الشرقية اقصى ما يمكن من الحكم الذاتي في كل المجالات ما عدا الدفاع والسياسة الخارجية »

الرئيس يحيى خان — ١٨ رمضان ١٣٩١
٦ نوفمبر ١٩٧١

● اؤكد ان الهند لن تتخذ اي عمل من شانه اثارة حرب او صراع مع الباكستان ولكننا سنحافظ على مصالحنا وحريتنا والهند رمز الحرية والديمقراطية والتسامح »

انديرا غاندي — ٢٠ رمضان ١٣٩١
٨ نوفمبر ١٩٧١

● اعلنت الباكستان ان عدة سفن روسية تحمل خمسة آلاف طن من العتاد الحربي من بينها طائرات سوفياتية أفرغت في الموانىء الهندية

٢٣ رمضان ١٣٩١
١١ نوفمبر ١٩٧١

● قدمت باكستان شكوى الى مجلس الامن بشأن الانتهاكات المستمرة للقوات الهندية على الحدود الباكستانية وقد ارفقت الشكوى بنسخ لتسع

احتجاجات سبق ان قدمت للهند على التحرشات العسكرية خلال ثلاثة عشر يوما

رمضان ١٣٩١
نوفمبر ١٩٧١

● « لن نسحب قواتنا من الحدود وخطر الحرب مع باكستان مستمر »

انديرا غاندي — ٢٤ رمضان ١٣٩١
١٢ نوفمبر ١٩٧١

● وفي ١٦ نوفمبر رفضت انديرا غاندي عقد مؤتمر قمة مع الرئيس يحيى خان

● « ان الهند لن تتسرع بل ستتقصى جميع امكانات التسوية مع باكستان »

انديرا غاندي — ٢٨ رمضان ١٣٩١
١٦ نوفمبر ١٩٧١

● « ان الهنود في حرب معنا ، والسبب الوحيد لعدم قيام مجابهة عامة هو اننا لا نرد على العمليات الهندية بالمثل »

الرئيس يحيى خان

● « آمل ان يردع الضغط الدولي الرئيس الباكستاني يحيى خان عن مهاجمة الهند »

انديرا غاندي

اعلان الحرب

« وفي ٣ ديسمبر اعلنت الهند الحرب على باكستان وقالت رئيسة وزراء الهند :

« اذا كان السلام قيما فان هناك ما هو اكثر قيمة منه »

● اعلنت الهند الحصار البحري والجوي على باكستان الشرقية وقطعت الاتصال بها ، وحالت دون وصول المؤن والاغذية من باكستان الغربية الى المنكوبين في باكستان الشرقية . »

● وفي ١٣ شوال ١٣٩١ الموافق ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ اعترفت الحكومة الهندية بدولة بنغلاديش مؤيدة بذلك انفصال باكستان الشرقية عن باكستان الغربية ليشكل ذلك خنجراً في جسم الدولة المسلمة .

● واصلت قوات الهند حربها ودمرت المدارس والملاجيء والمستشفيات والمناطق الاهلة بالسكان وقتلت الالاف من العجزة والايتام والمدنيين الابرياء .

● واصل الباكستانيون الدفاع عن أرضهم بشجاعة نادرة طوال اربعة عشر يوما على الرغم من عدم تكافؤ القوى واحكام الحصار الهندي حول باكستان الشرقية والتأييد الروسي المادي والمعنوي للهند .

برقية انديرا غاندي

وبعد هذه التطورات الخطيرة في تاريخ البشرية التي خلقتها الهند وايدتها روسيا . تلقى الاخ العقيد معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الوزراء برقية من السيدة انديرا غاندي رئيسة وزراء الهند هذا نصها :

« لقد داومت حكومة الهند على ان تطلع حكومتكم وشعبكم بالاحداث المؤسفة المتشعبة داخل البنغال الشرقية بالهند منذ ٢٥ مارس ١٩٧١ وقد كنا نشرح لكم من وقت لآخر تطورات الموقف عن طريق ممثلنا الدبلوماسي .

وفي ساعات الخطر هذه ترنو حكومة الهند وشعبها الى تفهيمكم وترجو ان تعملوا على اقناع الباكستان بالتخلي عن سياسة العدوان وارجو ان تتفضلوا يا صاحب السعادة عظيم تقديري » .

انديرا غاندي

وقد رد الاخ العقيد على السيدة انديرا غاندي ببرقية جاءت تعبيرا عن رأي كل الاحرار في العالم . ووضحت الحقائق التي يجب ان يواجه بها المعتدون دون مجاملة مصطنعة تضيع الصورة الصحيحة في طياتها . وفيما يلي نص البرقية :

برقية العقيد معمر القذافي

السيدة انديرا غاندي رئيسة وزراء الهند ..

تلقيت برقيتك الخاصة بالتشاور في شأن الموقف في شبه القارة ، واني اشكر سيادتك على كافة المشاورات التي جرت قبل الحرب وأثناءها .. ولكني أود ان اؤكد ان المشاورات مع الهند كانت عبثا لا طائل من ورائه ، سواء التي جرت معي او مع بقية الرؤساء من دول العالم الثالث ، عدا مشاورات الهند مع روسيا فهي المشاورات الوحيدة التي انتجت الحرب وهـددت السلام .. وحطمت المستشفيات والمدارس والمدن الآهلة بالسكان ونحن نعذر الهند في ذلك طالما هي صممت على الحرب .

لان مشاورات الروس خاصة بالسلاح ومعاهدات الدفاع الذي يتحول الى هجوم عند التطبيق ، اما مشاوراتنا نحن فهي خاصة بالسلام والحيـاد والعالم الثالث وتستنجد لتجنب الحرب بمبادىء نهرو .. وروح غاندي .. ومقررات مؤتمر باندوج .. اما المشاورات الروسية فتستنجد بالميج والنابالم ، وهي على اي حال اجدى وانفع للهند من كلامنا نحن طالما الهند صممت على الحرب .

صاحبة السعادة ..

مهما كانت الاوضاع في باكستان الشرقية من الناحية السياسية والاجتماعيـة

وهي الاوضاع التي سواء رضينا عنها ام لا فهي على كل ليست مبررا اطلاقـا لاحتلال بلد وتقسيمها بالقوة ، لانها من مسؤولية حكومة باكستان بالرغم مما عليها من مآخذ وما صاحبها من عنف دموي .. لكن لا توجد شريعة في العـالم تخول الغير بالتدخل بالقوة لاصلاح وضع داخلي كهذا .

ان الجلاء يا صاحبة السعادة الآن لا يعني شيئاً على الاطلاق .. وان الهند قد سجلت بادرة خطيرة قد تطبق يوما على الهند نفسها كسابقة من السوابق .

ونحن نخفف اللوم عن الهند الصديقة اذا اخذنا في الاعتبار ان الهند ليست حرة تماما ولا محايدة بعد توقيع معاهدة مع المعسكر الشرقي – اقصد المعاهدة الهندية الروسية .. وربما كانت الهند مضطرة لذلـك وهو شيء من اختصاص حكومتها ، ومن حقها وليس لنا حق الكلام عنه .. ولكننا نذكره في محاولة لايجاد مبرر للهند الصديقة .

صاحبة السعادة :

لو كان الصراع بين الهند وباكستان فقط لهان الامر ، أما أن تشترك روسيا والهند وتتوزع بينهما الادوار حيث تعطل روسيا قرارات وقف القتال في الامم المتحدة وتقوم الهند بالاجهاز على بقية (الاهداف) في باكستان الشرقية – فهذا هو الامر الخطير الذي لا يغتفر .. ونحن لا نلوم الهند الصديقة اذا صمت آذانها عن نداءاتنا في الامم المتحدة لاننا لا نملك حق النقض الذي تحتاجـه الهند ، وتمتلكه روسيا .

وفي الختام اود ان اؤكد تمسكنا بصداقة الشعوب الهندية . . واننا غـير متأثرين بالعوامل الدينية فقط ، اذ ان شعبا هنديا مسلما يقدر عدده باكثر من ٦٠ مليون نسمة يعيش الآن في ظل وحدة الامة الهندية التي نتمنى لها كل خـير

وتماسك ، ولكننا نتحدث عن المثـــل والمبادىء الانسانية التي نزلت رسالات السماء للحفاظ عليها وتأكيدها .

والسلام على من اتبع الهدى

العقيد معمر القذافي

رئيس مجلس قيادة الثورة والوزراء

الجمهورية العربية الليبية